رسالة
في الردّ على ابن تيمية

للسيد العلاّمة شرف الإسلام
الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي
أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن
محمد الحسني الصنعاني
المتوفى سنة 1160 هـ

مطبوع في مجموع فيه عدة رسائل

رسالة
في الرد على ابن تيمية

للسيّد العلّامة شرف الإسلام

الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد
بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد
الحسني الصنعاني

1093 - 1160 هـ



رسائل في الإمامة

سبع رسائل في إمامة أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين عليهم السلام



لجمع من علماء الزيدية

تحقيق
مؤسسة شمس الضحى الثقافية

رسائل في الإمامة

سبع رسائل في إمامة أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين عليهم السلام

لجمعٍ من علماء الزيديّة

تحقيق

مؤسّسة شمس الضحىٰ الثقافيّة

رسائل فی الامامه؛ سبع رسائل فی امامه امیرالمؤمنین و ابنائه المعصومین علیهم‌السلام / لجمع من علماء الیزیدیه؛ تحقیق مؤسسه شمس‌الضحی الثقافیه. ــ تهران: شمس‌الضحی، ۱۳۸۳.
۲۹۹ ص.
ISBN 964 - 95245 - 0 - 9
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
عربی.
چاپ قبلی: عالمه، ۱۳۸۱.
۱. امامت. ۲. علی بن ابی طالب (ع)، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت ـ ۴۰ ق. ــ اثبات خلافت.
الف. مؤسسه فرهنگی ضحی. ب. عنوان.
۵ر / BP ۲۲۳ ۲۹۷/۴۵
کتابخانه ملی ایران ۸۳ـ۷۱۹۶م

رسائل فی الامامه
انتشارات شمس‌الضحی
چاپ نگارش
چاپ اول: ۱۵۰۰ نسخه
پاییز ۱۳۸۳
قیمت: ۲۰۰۰ تومان
شابک: ۹ـ۰ـ۹۵۲۴۵ـ۹۶۴ ISBN
صندوق پستی: تهران - ۳۱۴۱ - ۱۹۳۹۵
مرکز پخش: قم، خیابان معلم، معلم ۲۹، پلاک ۴۲۸
تلفن و نمابر: ۷۷۴۴۹۸۸ـ۷۷۳۳۴۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة مؤسسة شمس الضحى الثقافية

السلام على أبي الأئمّة ، وخليل النبوّة ، والمخصوص بالأُخوّة ، السلام على يعسوب الإيمان ، وميزان الأعمال ، وسيف ذي الجلال ، السلام على صالح المؤمنين ، ووارث النبيّين ، الحاكم في يوم الدين ، السلام على شجرة التقوى ، السلام على حُجّة اللّه البالغة ، ونعمته السابغة ، ونقمته الدامغة ، السلام على الصراط الواضح ، والنجم اللائح ، والإمام الناصح ورحمة اللّه وبركاته .

قال اللّه تعالى ﴿ **قل فللّه الحجّة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين** ﴾[1].

تحقيقاً لإبلاغيّة الحجّيّة الإلهيّة ينبغي أن يُعرَّف حجّة اللّه تعالى بنحوٍ لا يمكن إنكاره من قبل أحدٍ من المكلّفين ، وهكذا حفلت كتب ومصادر الفرق الإسلاميّة كافّة بنصوص إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وولايته ، ووصايته ، وخلافته ، وحُجّيّته ؛ تلك النصوص الّتي عدّها مناوؤه بوصفها أحاديث في فضائله عليه السلام ، علماً بأنّها تدلّ على تصريح الرسول الأكرم صلّى اللّه عليه وآله وسلّم على إمامته وولايته ووصايته وخلافته وحجّيّته ... قبل أن تكون في فضائله فحسب .

منها ما جاء في مصنّفات إخواننا الزيديّة مظهراً مشرقاً على الإبلاغ المبين للرسول الأكرم صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في هذا المجال .

وبين أيديكم هذه المجموعة الّتي تضمّ عدداً من نفائس هذه

---

(١) الأنعام : ١٤٩ .

المصنّفات ، وهي :

١ ـ تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيّين ، للحاكم الجشميّ ، وقد طُبع مستقلاً عن هذه المجموعة .

٢ ـ شرح لاميّة الصاحب بن عبّاد ؛ في أُصول الدين وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، للقاضي جعفر بن أحمد البهلوليّ اليمانيّ المعتزليّ . وقد طُبع مستقلاً عن هذه المجموعة .

٣ ـ تثبيت الإمامة ، ليحيى بن الحسين بن القاسم .

٤ ـ تثبيت إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، ليحيى ابن الحسين بن القاسم .

٥ ـ إنسان العيون ، لأبي المعالي محمّد بن عليّ الحسينيّ البغداديّ .

٦ ـ تثبيت الوصيّة لعليّ عليه السلام وبُنوّة الحسنين للرسول صلّى الله عليه وآله .

٧ ـ رسالة في الردّ على ابن تيميّة ، للحسن بن إسحاق .

٨ ـ تثبيت الإمامة ، للقاسم الرسّيّ .

٩ ـ الكواكب الدرّيّة في النصوص على إمامة خير البريّة ، لصلاح الدين اليمنيّ .

○ فصل في مديح النبيّ صلّى الله عليه وآله وأميرالمؤمنين عليه السلام .

وقد تفضّل علينا بجميع هذه النُّسخ الخطّيّة جناب المحقّق الأُستاذ حسن الأنصاريّ القمّيّ نجل العالم العامل ، والفقيه الورع ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، المرحوم آية الله الحاجّ ميرزا محمود الأنصاريّ القمّيّ تغمّده الله برحمته الواسعة . نسأل الله تعالى أن يوفّقه لمزيدٍ من خدمة أهل البيت عليهم السلام ، وإحياء تُراثهم العلميّ الزاخر .

كما نتقدّم بالشكر الجزيل والامتنان الوافر لأخينا الفاضل المحقّق الأُستاذ الشيخ صفاء الدين البصريّ على إعانته المستمرّة والدائبة لنا في تحقيق وتصحيح وإخراج هذه المجموعة من الآثار العلميّة النفيسة بهذه الحُلّة القشيبة . سائلين المولى عزّ وجلّ أن يزيد في توفيقاته بمنّه وكرمه ، والحمد لله أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً .

حُسين درگاهي

رسالة
في الرّدّ على ابن تيمية

للسيّد العلّامة شرف الإسلام
الحسن بن إسحاق

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ربّ يسّر وأعن يا كريم

الحمد لله ربّ العالمين ، وبه نستعين ، وأسأله الهداية إلى الصراط المستقيم ، وأفضل الصلاة والتسليم على عبده ورسوله النبيّ الكريم ، وآله الكرام ؛ الّذين أمر الله بمودّتهم في القرآن العظيم ، وصحبه السابقين إلى كلّ مكرمة ، المستحقّين للثناء والتعظيم .

أمّا بعد ، فإنّي طالعتُ الكتاب المسمّى منهاج السُنّة القويم ، للعلاّمة المحقّق أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ، المعروف بابن تيميّة ، فرأيته بحراً تلاطمت أمواجه ، واختلط فيه عذبُه وأُجاجُه ، وبرّاً قد تشعّبت فجاجُه ، وكثرت طرائقُه ، فلا يتميّز فيه عن مسالك الباطل طريقُ الحقّ ومنهاجه .

ترى مؤلّفه إذا تكلّم في مسألة غير لاحظٍ فيها إلى المذهب ، وقفت على ما يتحيّر عنده العقل ويذهب ، من تحقيقٍ للحقّ موافق وتدقيق ؛ تكاد تتشخّص به في الخارج ضمائر الأوهام وماهيّات الحقائق ، فإذا تكلّم في شيء ـ لاحظاً فيه المذهب إلى مذهبه ـ مال إلى تصرّفه بكلّ ممكنٍ يوصله إلى نيل مطلبه ، تنكّب حينئذٍ عن الصراط المستقيم ، وتبيّن لأهل المعارف اعوجاج منهاجه القويم ، مع كثرة دعاويه أنّه لا يتقيّد بمذهب ، وإنّما هو منقاد للدليل ؛ يذهب معه حيث يذهب .

والواقع منه يشهد ببطلان دعواه ، وينادي عليه : ألا إنّ هذا ممّن أضلّه الله على علم واتّبع هواه ؛ يعلم ذلك كلّ من أمعن النظر في كتابه المذكور ، وتأمّل كلامه فيه ؛ تأمّل منصفٍ غير لاحظٍ إلى كون المنظور فيه كلام من

هو بالتحقيق والإتقان مشهور ، فإنّه حينئذٍ يتبيّن له أنّ الحقّ في هذا الكتاب بالباطل مغمور .

وأمّا من نظر إليه غير متدبّرٍ لمعاني كلامه ، ولا متصفّح لخفيات إشاراته ؛ الّتي يرمي بها إلى غرض مرامه ، فإنّه قد يغترّ بعباراته المزخرفة ، وأدلّته الّتي تظهر في بادئ الرأي صحّتها ، وهي عند انتقادها بالغشّ مزيّفة .

فإنّه - أعني المصنّف - بلغ الغاية في حسن الصناعة ، لترصيف الكلام وتنميقه ، وترقيق ما يسرده من الكلام وتدقيقه ؛ يتصرّف في كلّ مقام تصرّف عارفٍ متقنٍ ، بارعٍ في معرفة أساليب الخطاب متمكّن ، فتراه تارةً يتلطّف ويترقّق ، حتّى يخرج الباطل في صورة الحقّ ، وتارةً يخشن ويتشدّق ، ويرعد ويبرق ، حتّى يتوهّم أنّه السابق الّذي لا يُلحق ، فيروّج باطله على من لم يتدبّر كلامه ؛ لاسيّما فيما يتعلّق بمسائل الإمامة والتفضيل .

فلقد ضلّ فيه عن منهج الاستقامة ، وسلك به إلى موقف الخزي والندامة ، حين يقوم الأشهاد وتشهد الجوارح بما اجترحه المرء يوم القيامة .

ولا يصدّق ذلك إلّا من أمعن النظر في كتابه ، وميّز بين قشره ولُبابه ، فإنّه عند ذلك يعلم أنّه قد بنى كلامه على أُصولٍ منهارة ، واتّبع في ذلك هوى النفس الأمّارة ، وقصر الحقّ على سلفه الّذين صار يُسمّيهم أهل السُنّة والجماعة ، لينفق له بهذه التسمية في سوق البدعة ما أعدّه من البضاعة ، وزعم أنّهم أئمّة العلوم الشرعيّة والعقليّة ونقّادها ، وأقطاب الأُمّة المحمّديّة وأوتادها .

أمّا علماء الحديث منهم فهم ملائكة العلماء ، وأفضل من تحت أديم السماء ، فإنّهم الّذين قرّروا قواعده ، وحفظوا للأُمّة فوائده ، وقرّبوا لهم

متباعده ، فإليهم يُرجع عند الاختلاف ، ولهم يجب على جميع المسلمين الاعتراف ، ولا شكّ أنّ لهم في ذلك اليد الطولى ، وأنّ قدحهم فيه القدح المعلّى ، لكن ليس ذلك على الإطلاق ، إنّما هو في مواضع الاتّفاق .

وأمّا في محلّ الخلاف فهم من أبعد الناس عن الإنصاف ، فمنها أنّهم قرّروا ـ فيما يسمّونه علوم الحديث ، وما يترتّب على ذلك من معرفة الرجال وغيره ، ممّا ادّعوا أنّهم قد ميّزوا به بين الطيّب والخبيث ـ أنّه لا يقبل في الرواية إلّا الثقة الحافظ الضابط ، وإن كان صاحب بدعة ، ما لم تكن داعية إلى بدعة .

هذا تقريرهم ، ولكنّهم عند التصرف ومقام الاستدلال ، لم يراعوا هذا التقرير في كثيرٍ من المحالّ ، بل يُلاحظون العقائد بحسب ما يقتضيه الحال . لهذا فإنّهم[1] قسّموا الرواة إلى أقسامٍ كثيرة ، ملاحظين في بعضهم صفات العقائد الشهيرة ، فمن وافقهم في جميع عقائدهم فهو العدل الصدوق ، الّذي لا يُسأل عنه ، ولا يُنظر في مثله ، ومن خالفهم (في جميعها)[2] فهو كذّاب وضّاع لا يُرتاب في غيّه وجهله ، ومن كان بين الطرفين كان بينهم فيه خلاف ، وتعدّدت لهم فيه النعوت والأوصاف ، مثل : زائغ عن الحق ، مائل ، مبتدع ، ضعيف ، ليس بثقة ، غير مأمون ، جاهل .

ثمّ إنّهم قرّروا فيما أصّلوه أنّ المخالف لهم في شيء من العقائد صاحب بدعة ، لا يُقبل فيما رواه فيما يؤيّد بدعته . ولا شكّ أنّ هذا حقّ ، لأنّ ذلك تهمة تُوجب ردّه ، وأن لا تُقبل في ذلك الحكم روايته ، لكنّهم لم يطّردوا ذلك في جميع تصرّفاتهم ، بل يُناقضونه على مقتضى شهواتهم .

---

(١) في الأصل : إنّهم .

(٢) إضافةٌ في الهامش : في جميعها .

مثال ذلك مسألة الإمامة والتفضيل ، الّذي اشتهر فيها الخلاف بين أُولي العلم والتحصيل ، فصرّح كثيرٌ منهم أنّ الكلام فيها من الابتداع ، وممّا ليس يعود على مسائل الأحكام منه ضرر ولا انتفاع ، وتراهم في مقام الجدال ، ومقابلة الأقوال ، يقولون : أبو بكر أفضل الأمّة بعد النبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وأحقّهم بالخلافة ، فإذا طالبهم الخصم بالدليل ، ساقوا أدلّة من الحديث ، لم يروها أحدٌ غير من يُوافقهم على هذه الدعوى . ثمّ لم يكتفوا بذلك حتّى ادّعوا ـ أو أكثرهم ـ الإجماع من الصحابة والتابعين على ذلك ، وأنّ هذا لا شكّ فيه ولا ارتياب ، ولا ينكره إلّا جاحدٌ مرتاب .

وهي دعوى ظاهرة البطلان ، منهدّة الأركان ، لا يقوم على صحّتها برهان ؛ إذ خلاف أهل البيت وشيعتهم في ذلك مشهور ، وهو في جميع كتبهم الّتي تذكر فيها المسألة مسطور مزبور . لكنّهم لا يرون ـ أو كثيراً منهم ـ الشيعة ممّن يعتدّ بخلافه ، لأنّهم ـ كما زعمه مؤلّف هذا الكتاب ، وصرّح به في مواضع ـ ليسوا ممّن يتّصف بالعلم ، ويُنسب إلى أهله .

وبعضهم يدّعي أنّ ذلك مذهب قدماء أهل البيت عليهم السلام ، وأنّه[1] قد صرّح بذلك جماعة منهم . وهي دعوى باطلة ، عن جليّة الأدلّة عاطلة . ولا تغترّ بما يقوله مصنّف هذا الكتاب : إنّ هذا قد روي عن بعضهم من عدّة طرق ، ومن كذا وكذا وجهاً .

فإنّك إذا كشفت عمّا ذكروه من الوجوه ، رأيتها مسودّة ، وإذا تتبعت تلك الطرق ، وجدتها مُظلمة مُفسدة ، لأنّ رجالها كلّهم ممّن يذهب إلى تفضيل الثلاثة الخلفاء على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، وإلى أحقّيّتهم بالتقدّم في الإمامة عليه ، وأنّ ذلك بزعمهم من الواضح الجليّ .

وهم ـ كما أسلفنا لك ـ مُقرّون أنّه لا تُقبل رواية من روى ما يؤيّد

---

(١) في الأصل : ولأنّه .

مذهبه، لأنّ اعتقاده لما ذهب إليه تهمة تمنع قبول روايته. وذلك هو الحقّ لو اتّبعوه في كلّ ما خالف الهوى ووافقه، لكنّهم في مثل مقام الإمامة والتفضيل، يستدلّون بما رواه المفضّلون والمقدّمون للثلاثة على أمير المؤمنين عليه السلام، من غير نظرٍ إلى ذلك الأصل الّذي قد أصّلوه، وقرّروه، وقعّدوه لمن بعدهم، وحرّروه.

فمن تلك الأحاديث ما يذكرونه عن أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّه صرّح بتفضيل أبي بكر وعمر على نفسه، وأحقّيّتهما بالخلافة، وكذلك يروونه عن بعض قدماء أهل البيت عليهم السلام، لمحمّد ابن الحنفيّة، وعليّ بن الحسين عليهما السلام، وغيرهما[1].

ولو فتّشت كتب الدنيا عن آخرها، ما وجدت حديثاً واحداً من طريق المخالف ـ في هذا الاعتقاد، ولا تراه في شيء من كتب أهل البيت وشيعتهم الخُلّص، بل كلّها مصرّحة بأفضليّة عليّ عليه السلام، وأقدميّته في الخلافة.

ويدّعون إجماع قضاء أهل البيت على ذلك، وأنّ إجماعهم حجّة ـ يعني عند الشيعة.

وإذا ما أردت مصداق ما ذكرناه من تعصّب القوم، وتحاملهم على من يخالفهم في العقائد؛ سيّما في هذه المسألة، فهو هذا الكتاب، فإنّه شاهد صدوق، ولا تشكّ فيه، ولا ترتاب، فطالعه مطالعة من رمى الأهواء وراء ظهره، إذا كنت قد عرفت أدلّة المفضّلين لعليّ عليه السلام، والقائلين إنّه كان الأحقّ بالخلافة.

---

(١) يذكر ابن تيميّة عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه «قد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة أنّه قال على منبر الكوفة ـ وقد أسمع من حضر: خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ثمّ عمر، وبذلك أجاب ابنه محمّد ابن الحنفيّة، فيما رواه البخاريّ في صحيحه وغيره من علماء الملّة الحنفيّة...» منهاج السُّنّة ١: ٣.

ولا يغرّك ما تراه في كلام مؤلّف هذا الكتاب ، من قوله : هذا رواته الشيعة ، أو فلان الشيعيّ ، فإنّه مبنيّ على أصلٍ قد أصّلوه ، وهو أنّهم جعلوا التشيّع كلمةً بدعة في الدين ، ثمّ قسّموا الشيعة إلى فرقٍ متعدّدة ، حتّى عدّوا منهم فرقاً كفريّة كالإسماعيلية والنصيريّة وغيرهم ؛ ممّن لا يرتاب المسلمون في كفرهم الصريح ، ثمّ قسّموا من عدا هؤلاء الكفّار إلى غلاةٍ وغير غلاة ، ثمّ قسّموا الغلاة إلى غالٍ في تشيّعه مفرطٍ أهل نفاق متسترين بالإسلام كالإماميّة ، وإلى غالٍ متوسّط ، وغالٍ دونه ، وغالٍ أقرب إلى الحقّ . وكلّ هذا تجده في هذا الكتاب وغيره[1] .

بل صرّح الذهبيّ في بعض كُتبه ، أنّ من يتولّى عليّاً ويحبّه ، هو وأهل البيت ، فهو شيعيّ . وكذا صرّح به شيخه مؤلّف هذا الكتاب فيه . فجعلوا مجرّد تولّيهم ومحبّتهم بدعةً ، مع اتّفاق الأُمّة على وجوب الموالاة لكلّ مؤمن .

نقلتُ من خطّ شيخنا البدر ما لفظه : «رأينا لابن حجر ـ المعروف بالحافظ ـ ما لفظه : التشيّع محبّة عليّ ، وتقديمه على الصحابة ، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيّعه ، ويُطلق عليه رافضيّ ، وإلّا فشيعيّ ، فإن انضاف إلى ذلك السبّ والتصريح بالبغض فغالٍ في الرفض ، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدّ في الغلوّ» انتهى .

قال شيخنا ـ كثّر اللّه فوائده ـ : «فعلى هذا كلّ زيديّ رافضيّ ، وكلّ مؤمن شيعيّ ، فإنّه يحبّه كلُّ مؤمنٍ وإن لم يقدّمه على الشيخين ، وصحّ أنّه لا يخرج عن اسم الشيعيّ إلّا من تجرّد عن محبّته ، فحينئذٍ يخرج عندهم عن هذه الوصمة ، وهذا عجيب» انتهى بحروفه .

ومن أقسام الشيعة الغلاة عندهم ، من يتوقّف في التفضيل ،

---

(١) راجع نشأة الشيعة عند ابن تيميّة في منهاج السُّنّة ١:٨٣ فما بعدها .

فلا يفضّل عليّاً على الشيخين ، ولا ما هما عليه ، وكذلك من يفضّله على عثمان أو يتوقّف في تفضيله عليه ، فالّذين يستظهر ابن تيميّة وغيره برواياتهم وأقوالهم ، فيقولون : رواه الشيعة أو فلان الشيعيّ ، فهو من ليس بغالٍ في تشيّعه . وهؤلاء ليسوا بشيعة عند أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم .

فإنّ الشيعيّ عند كثير منهم من فضّل عليّاً على جميع الصحابة ، واعتقد أنّه كان أحقّ بالخلافة بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وعلى آله وسلّم ؛ مع رعايته للصحابة ـ رضي اللّه عنهم ـ حقّهم وتعظيمهم وتوقيرهم ، والترضية عنهم ، والاستغفار لهم ،كلّ ذلك مبسوط في مظانّه من كتبهم .

فكلّ ما يرويه ابن تيميّة وغيره ، وينسبه إلى الشيعة في مثل هذا المقام ، فالمراد به غير هؤلاء ممّن هو غالٍ كالشعبيّ ، وأبي عبد اللّه الحاكم ، والنسائيّ ، فإنّ هؤلاء قد عدّوهم من الشيعة ، مع أنّهم[1] يفضّلون الثلاثة الخلفاء على عليّ عليه السلام .

وقد أطال السبكيّ في طبقاته الردّ على من رمى الحاكم بالتشيّع ، وأنّه لم يُنقل عنه أنّه كان ينال معاوية لعنه اللّه ، قال : «ولا يليق به ذلك ، وغاية ما قيل فيه الإفراط في ولاء عليّ رضي اللّه عنه ، ومقام الحاكم عندنا أجلّ من ذلك» هذا لفظه .

وصرّح الحافظ المزيّ في تهذيب الكمال أنّ النسائيّ يفضّل عثمان على عليّ عليه السلام ، وإنّما نُسب إلى التشيّع لكونه ألّف كتاباً في خصائص عليّ عليه السلام ، وطُولب أن يُؤلّف في فضائل معاوية فامتنع .

فإذا مرّ بك في هذا الكتاب استظهار ابن تيميّة برواية شيعيٍّ أو قول شيعيٍّ بما يُوافق مذهبه ، فهو من هذا القسم عندهم ؛ الّذي ليسوا من التشيّع

(١) في الأصل : أنّه .

عند غيرهم في شيء .

وأمّا من فضّل عليّاً على الثلاثة ، وقدح فيمن حارب عليّاً وعاداه ، فهذا عندهم ضالٌّ مضلٌّ ، إذا روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حديثاً في فضائل عليّ وأهل بيته ، قالوا فيه : كذّاب يضع ، أو دجّال يتشيّع ، أو زائغ عن طريق الحقّ ، أو مائل مغترّ جاهل ، ينوّعون العبارات في ذمّه وجرحه ، ويلوّنونها في سبّه وقدحه .

وذلك لما قد قرّروه من أنّ فضل أبي بكر على الأُمّة ، بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، أمر مجمع عليه ، ومقطوع به ، كما صرّح به ابن السبكيّ في طبقاته . وقال : إنّ من قال بخلاف ذلك فقد طعن في الدين على عامّة الصحابة من المهاجرين والأنصار ، ومخالفة القطعيّ معصية ، فما روى ممّا يصادمه فهو باطل .

وأمّا في سائر الأحكام ، ممّا لا يتعلّق بالعقائد ، فهم يقبلون مخالفهم فيما إذا اضطرّوا إلى الرواية عنه ، ولم يجدوا عنه معدلاً ، كما حكاه الحافظ ابن حجر عن بعض أئمّة الحديث ، ما لفظه أنّه قال : «إنّ المبتدع إذا روى حديثاً يوافقه غيره فلا يُلتفت إليه إخماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يجد ذلك الحديث إلّا عنده ، مع ما وصفنا من صدقه ، وتحرزه عن الكذب ، واشتهاره بالتديّن ، وعدم تعلّق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن يقدّم مصلحة الحديث ، وسرّ تلك السُنّة ؛ على مصلحة إهانته ، وإطفاء بدعته» انتهى .

وبهذه الطريقة كثر اختلافهم في الرجال ، لكثرة العقائد المختلَف بها . فأمّا من كان مشهوراً ببدعته ـ سيّما بدعة التشيع ـ كالحارث الأعور ، وأبي خالد الواسطيّ ، وحسين بن علوان ، فلا يقيمون له في التعديل ميزاناً ، فيصفون ما يرويه بالوضع والكذب والاختلاق ، ويطلقون عليه أنّه كذّاب ، وضّاع ، غير مأمونٍ ولا ثقة ، إسناداً منهم إلى ما يرويه ممّا يقتضي خلاف

ما ادّعوا الإجماع عليه من تفضيل عليّ على الشيخين ، فيجعلون ذلك المرويّ قرينة على كذبه ووضعه لكلّ حديثٍ يرويه ، ويجزمون بوصفه بذلك لأجل هذه القرينة المخالفة لما تقرّر عندهم ، وزعموا قطعيّته .

حتّى ذكر بعضهم أنّ أبا خالد هو الّذي وضع أحاديث مجموع زيد بن عليّ ، وظاهره أنّ كلّ ما في المجموع من الأحاديث موضوع ، وأكثر أحاديثه وغالبها ممّا قد خرّجه المخرّجون للأحاديث من المتسمّين بأهل السُّنّة ، من أهل المسانيد والصحاح والسُّنن ، ولو تتبّعت لما خرج عنه إلّا ما كان متعلّقاً بالعقائد ، أو نادراً من غيره .

ومن أراد الاطّلاع على حقيقة تحامل المحدّثين على الشيعة ، فليطالع مصنّفاتهم في الرجال ، الّتي وضعوها لتعديل الرواة وتجريحهم . وناهيك أنّ الإمام جعفر بن محمّد الصادق[1] مقدوح فيه عند بعضهم . صرّح ابن تيميّة في كتابه هذا بذلك ، وذكره الذهبيّ في كتابه الميزان الّذي التزم أن لا يذكر فيه إلّا من قُدح فيه ، وزيد بن عليّ تجنّب الشيخان ـ اللذان هما إماما أهل الحديث عندهم ، وصحيحاهما متلقّيان بالقبول عند الأئمّة بزعمهم ـ الرواية عنه ، وهَجَراه . وبعضهم يعدّ ذلك قدحاً في الراوي ، فيقول : فلان هجره الشيخان ، مع أنّهما قد رويا عمّن يحكى عنه : أنّه كان يرى رأي الخوارج ، وعدّوه من المتفق على ثقته . بل أخرج البخاريّ وغيره حديث عمران بن حطّان الّذي رثى ابن ملجم لعنه اللّه قاتل عليّ ، ومدحه بأبياته المشهورة .

---

(١) لم يقدح ابن تيميّة في الإمام جعفر الصادق عليه السلام ، وإنّما برّأه وسائر أهل البيت ممّا نُسب إليهم من أقوالٍ باطلةٍ ، مثال ذلك ما حكى عن جعفر الصادق أنّه قال : التقيّة ديني ودين آبائي . يقول ابن تيميّة : وقد نزّه اللّه المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك ، بل كانوا من أعظم الناس صدقاً وتحقيقاً للإيمان ، وكان دينهم التقوى لا التقيّة . منهاج السُّنّة ٢:٣٠ ٣٢.

نقلت من خطّ شيخنا البدر ـ كثّر الله فوائده ـ ما لفظه : «من أدلّ دليلٍ على تحامل المحدّثين ، أنّك لا تجدهم يقدحون بالنُّصب ـ أعني بغض الآل ـ مع أنّه كثير في الرواة جدّاً ، وتراهم في غالب التراجم يقدحون بالتشيّع ، أي يجعلونه صفة ذمٍّ ، وإن قبلوا من روى ، فلا شكّ أنّ في النفوس تمذهباً في كلّ فرقة ، الشيعيّ يقدح بالنصب ويتحامل على من اعتقده ، ولا يقدح بالرفض وسبّ السلف سيّما الشيخين وأهل الجمل التائبين ، والسنّيّ عكسه ، والله المستعان . والإنصاف لو كان له وجود في الدنيا لجرح ببغض الآل ، والجرح بسبّ السلف المذكورين وردّ الرواية بهما . وأمّا التفرقة بين الجرح في الديانة والجرح في الرواية فتمحدق[1] ، قاد إليه التلفيق بين الذمّ للشخصيّة وقبول روايته ، والله وليّ السرائر» انتهى من خطّه بحروفه .

وتحقّق لك ، إذا أردت مؤلّفاتهم في الأحكام الفرعيّة : هل ترى أحدهم يذكر خلاف أهل البيت عليهم السلام ، أو قولاً لأحدٍ منهم ، مع اتّفاقهم أنّ الخلاف جائز ، وأنّ كلّ مجتهدٍ مصيبٌ ؟ بل كثيراً ما يحكون الإجماع على الحكم ، مع أنّ خلاف أهل البيت كلّهم أو بعضهم ظاهر ، فكأنّهم لا يعتدّون بخلاف ، لما ذكره مؤلّف الكتاب ابن تيميّة من أنّ الشيعة جُهّال لا علم عندهم ، ولا شكّ أنّ أئمّتهم منهم .

هذا وأمّا الأحاديث الّتي استدلّ بها خصومهم من أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم على تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم ، وأنّه كان الأحقّ والأقدم بالخلافة ، فهي كثيرة واسعة جدّاً ، رواها أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ، وكثير منها رواها جماهير من المحدّثين من أهل السنّة وصحّحوا كثيراً منها وحسّنوا أكثر من

---

(١) من حدق حدوقاً أي شدّد النظر .

ذلك ، حتى قال أحمد بن حنبل - إمام ابن تيميّة في المذهب - : «ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعليّ عليه السلام» .

وقال النيسابوريّ - من أئمتهم أيضاً - : «لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابة من الأحاديث الحسان ما روي في حقّ عليّ عليه السلام» .

ولكن ما كان منها ظاهرالدلالة على مدّعى خصومهم تأوّلوه بالتأويلات الباطلة ، والألفاظ الّتي هي عن المعاني المستقيمة عاطلة ، ويخرجونها من ظاهرها ، ويتكلّفون لردّها إلى مذهبهم واعتقادهم بممكنٍ وغير ممكنٍ . هذا صنيعُ من فيه مسحة من حياءٍ منهم .

وأمّا ابن تيميّة فيتجاوز في التأويل ، ويبالغ حتى يكاد الحديث يكون بالذمّ أشبه منه بالمدح ،كما ينظر صنيعه في حديث المنزلة ، وحديث الغدير ، وغيرهما في كتابه هذا ، وما قد رأيت فيما وقفت عليه من كتب القوم ، مثل ما رأيته في منهاج ابن تيميّة .

هذا ممّا يُنبئ عن شدّة بُغضه لأمير المؤمنين وآله عليهم السلام ، مع أنّه يتستر بدعوى محبّته لعليّ عليه السلام وأنّه من فضلاء الصحابة ، ولكنّ تصرّفه ، وصريح كلامه يشهد عليه بكذب الدعوى ، وينادي عليه بأنّه من أشدّ المتّبعين للأهواء ، وإنّما يقصد بدعواه ترويج الكلام وتنميقه على من لم يعرف ما له في ذلك من مرام ،كما لا ينكر هذا من طالع كتابه غير متعصّبٍ ، ولا ناظرٍ إلى مؤلّفه بعين الاستعظام ، ولا هائباً لجلالته ، لما اشتُهر عنه أنّه من المحقّقين الأعلام .

ومع هذا فإنّا لا ننكر أنّه بتصدّيه للرد على الرافضيّ[1] مصيب مأجور ، وأنّ سعيه في ذلك سعي مشكور ؛ إذ تكفير آحاد المسلمين من

(١) أي بتصدّي ابن تيميّة للردّ على العلاّمة الحلّيّ قدّس سرّه صاحب كتاب منهاج الكرامة .

أعظم الضلالة ، وأقبح الجهالة ، فكيف بسادات المؤمنين الّذين قام بهم الدين ، وأثنى عليهم ربّ العالمين ، في كتابه المبين من صحابة خاتم النبيّين السابقين إلى الإيمان ، والمهاجرين في الله والمجاهدين ، والأنصار الّذين حموا حمى الدين ، وآووا المسلمين ، وسلكوا طريقة نبيّهم صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وقفوا أثره ، وحفظوا في أهل بيته وصيّته ، وجاهدوا المرتدّين عن الدين وسائر المشركين والناكثين ، حتّى لحقوا بربّ العالمين ؛ فهم أحقّ الخلق بالمدح والثناء عليهم ، والاستغفار لهم ، والترضية عنهم ، والترحّم والدعاء في كلّ وقتٍ وحين ، رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين .

إلّا أنّه كان من الإنصاف أن لا يقابل المصنّف كلام خصمه الرافضيّ بمثله من القول الشنيع ، واللفظ الفظيع ، ويتعدّى إلى من ليس هو بصدد الردّ عليه ، ولا توجيه سهام الخصام إليه من سائر الشيعة ؛ سيّما الزيديّة ، الّذي قد علم هو وغيره ، أنّهم لا يرضون طريقة الرافضة من الإماميّة ، بل كتبهم مشحونة بتضليلهم ، وتجهيلهم ، والردّ عليهم ، فما له وإدخال هؤلاء في عمومهم ، وإنكاره لفضلهم ، ونسبته الكذب والنفاق إليهم ، والجهل البسيط تارةً والمركّب أُخرى ، وحكمه بخفّة عقولهم ، وطيش حُلومهم ، وتعاميه عن شموس عُلومهم .

ويصرّح في مواضع من كتابه هذا بذمّ الزيديّة ، فقال في بعض المواضع ، في سياق كلامٍ يدّعي فيه أنّ الحقّ مقصور عليه ، وعلى أئمّته من أهل السُنّة والجماعة ، لا يخرج عن دائرتهم بزعمه ، ما لفظه : «ثمّ اعلم أنّ من كان أعلم بالرسول وأحواله ، كان أعلم ببطلان مذهب الزيديّة وغيرهم ممّن يدّعي نصّاً خفيّاً ، وأنّ عليّاً كان أفضل من الثلاثة أو يتوقّف ، فإنّ هؤلاء إنّما وقعوا في الجهل البسيط والمركّب ، لضعف علمهم بما علمه أهل العلم ؛ أهل الأحاديث والآثار» انتهى .

وكان من الواجب عليه أيضاً ؛ عقلاً وشرعاً ، أن يراعي لأمير المؤمنين عليّ كرّم الله وجهه حقّ الصحابة والقراءة ، ويسلك في ذكره ـ إذا اضطرّ إليه في الردّ على خصومه ـ مسلك التعظيم والإجلال ، ويكفّ عن انتقاصه لسانه ، ويضمّ إليه ـ في ميدان مقابلته لخصمه ، عن ذكره بالقبيح ـ عنانه ، ولا ينظر إلى ما ذكره الرافضيّ في الصحابة رضي الله عنهم من قبح القول ، فيقابله بأقبح منه وأشنع ، فيكون حينئذٍ ممّن غسل الدم بالبول حتّى يكاد يخرج علمياً من دائرة أهل الإيمان ، ويجعله من حزب الشيطان .

أمّا إخراجه عن منصب الخلافة البنين[1] ، فهو مصرّح به في كتابه هذا ، غير متحاشٍ ، كما يدلّك عليه ما في بعض المواضع ، في كلامه على حديث أبي بكر ، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قال : «من رأى منكم رؤيا ... الحديث» ، فقال ابن تيميّة ما لفظه : «فبيّن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّ خلافة هؤلاء الثلاثة ـ يعني أبا بكر وعمر وعثمان ـ خلافة النبوّة ، ثمّ بعد ذلك مُلك ، وليس فيه ذكر عليّ ، لأنّه لم يجتمع في زمانه ، بل كانوا مختلفين ، فلم تنتظم فيه خلافة النبوّة ولا المُلك» انتهى .

فانظر كيف أنّه ما قنع بإخراجه عن الخلافة حتّى نفى كونه من ملوك الإسلام ، وهذا الكلام وأصرخ منه تجده مكرّراً في مواضع من كتابه المذكور ، ومن ذلك جعله لإمارة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام شرّاً على المسلمين ، ونقصاً في أمر الدين ، فقال في بعض المواضع : «روى مسلم عن حذيفة ، قال : قلتُ : يا رسول الله ، إنّا كنّا في جاهليّةٍ ، وشرّ ، وقد جاءنا الله بالخير ، فهل بعد الخير هذا من شرّ ؟ قال : نعم . قلت : فهل بعد ذلك الشرّ من خير ؟ قال : نعم صلح على دجن» . ثمّ قال ـ مفسّراً للحديث ـ ما

(١) في الأصل : البنون .

نصّه : «الخير الأوّل : النبوّة وخلافة النبوّة التي لا فتنة فيها ، وكان الشرّ ما حصل بقتل عثمان وتفرّق الناس ، حتّى صار حالهم شبيهاً بحال الجاهليّة ، يقتل بعضهم بعضاً» انتهى .

فلينظر المصنّف هل ذمٌّ أقبح من ذمّه هذا وأشنع ، إذ جعل وصيّ النبيّ المختار وأصحابه الأبرار ، وآله الأطهار ، كالمشركين الفجّار ؟

ومن صريح ذمّه ، وقبيح صنعه ، قوله : «إنّ قتال عليّ عليه السلام للناكثين والقاسطين ليس من القتال الواجب ، ولا من المستحبّ» . صرّح بهذا في مواضع من كتابه ، وزعم أنّه القول الحقّ ، وأنّ عليه جماهير أهل الحقّ - بزعمه - من أهل السُّنّة والجماعة .

فزعم أنّ أمير المؤمنين وحزبه قاتلوا لا الواجب ولا المستحبّ ، وإذا لم يكن لأحد القسمين فهو إمّا محظور أو مباح ، وإذا لم يكن محرّماً فهو مكروه ، كما صرّح بأنّه خلاف الأولى [وأنّه كان الأولى][1] بعليّ وأصحابه تركه ، ولا شكّ أنّه قد قُتل من الناكثين والقاسطين نحو من سبعين ألفاً ، وقُتل من أصحاب عليّ عشرة آلاف . وقيل : أكثر . فإذا لم يكن عليّ وأصحابه مأزورين ، فأقلّ أحوالهم أن لا يكونوا مأجورين لأنّهم إنّما فعلوا مكروهاً أو مباحاً ، قصداً لنيل شهواتهم ، كما يحكى ذلك عن بعض من زعم أنّه من أئمّة السُّنّة ؛ أنّه قال : «إنّما اقتتل القوم على الثريد» .

وإذا لم يكونوا مأجورين فلا شهادة حينئذٍ لمن قُتل مع عليّ عليه السلام ، كعمّار بن ياسر ، وخزيمة بن ثابت ، وغيرهما من كبار الصحابة ، وتضييع فائدة الحديث الّذي يقرّ هذا المصنّف وأصحابه بتواتره ؛ وهو حديث : «يقتل عمّار الفئة الباغية» فهل بلغ أحد في الذمّ لأُولئك الأتقياء الأبرار هذا المبلغ ممّن يدّعي أنّه من المسلمين ، بل يقول إنّه وحزبه خيار

---

(١) ما بين المعقوفتين إضافة في الهامش .

المؤمنين !

وقال في مواضع من كتابه هذا ؛ في سياق ذكره للبغي وأحكام الباغي : «إنّ علياً عليه السلام هو الّذي بدأ معاوية لعنه اللّه» يشير بذلك إلى أنّ البغي وقع من عليّ عليه السلام ، كما لا يخفى على من عرف حقيقة حاله من البغض لعليّ[١] كرّم اللّه وجهه ، وإنّما لم يصرّح بذلك لما قدّمناه لك من إظهاره خلاف ما يبطن ، لترويج الكلام[٢] سيّما مثل هذا الّذي لا ينفق على الجهّال الطُّغام ، وكم له من نظائر في كتابه .

وأقبح منه وأفحش ما ذكره في[٣] فصلٍ عقده ، لا لوجه يظهر ، فإنّه لم يتعرّض الرافضيّ الّذي تصدّى المصنّف للردّ عليه ، بشيء ممّا اشتمل عليه هذا الفصل ، وإنّما لعلّ وجه ايراده ، تلذّذه بذمّ أمير المؤمنين عليه السلام بأقبح الذمّ ، وثلب عرضه بأفحش السبّ ، بفرض مقاولة بين رافضيٍّ وخارجيّ .

فيقول عن الخارجيّ : «كان عليّ بن أبي طالب حاسداً لرسول [اللّه] صلّى اللّه عليه وعلى آله وسلّم ، ولم يتمكّن من إظهار ذلك في حياته ، حتّى مات ، فكفر ونافق بمقابلته للناكثين ، وأنّه سعى في قتل عثمان ، وأوقد نار الفتنة ، حتّى تمكّن من قتل أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وعلى آله

---

(١) في الأصل : على عليّ .

(٢) اتّسم ابن تيميّة بالحدّة والشجاعة في تقرير مذهبه ومواجهة الخصوم ، فلم يكن يظهر خلاف ما يبطن ، بل هاجم مذهب التقيّة ، لأنّه لم يستهدف ترويج كلامه كما زعم الحسن بن إسحاق .

(٣) غرض ابن تيميّة واضح وهو إثبات أنّ أدلّة الرافضة على ظلم أبي بكر وعمر وكفرهما هي من جنس أدلّة النواصب ممّن ذمّوا علياً كالخوارج ، وكلاهما على غير حقّ ، فلا يصحّ أن نذمّ أحداً من هؤلاء الصحابة ، كما أنّ الرافضيّ لا يمكنه أن يثبت إيمان عليّ . (٢: ٤٠ وما بعدها) .

وسلّم ، فقتلهم بغضاً له ، وحسداً وعداوة» إلى آخر كلامه الفظيع .

وهذا شيء لا يستريب منصفٌ في أنه إنّما عقد الفصل لغرضهم له ، وإلّا فما يقوله عن الخارجيّ لا يشكّ كلّ عاقلٍ في بطلانه ، وأنّه لو سمعه الخوارج لكذّبوا هذا الناصبيّ ، ولعنوه ، ومقتوه ، وسبّوه ، فإنّهم أوّل من جرّد السيف مع عليّ عليه السلام ، وقتلوا من أصحاب معاوية لعنه الله الجمّ الغفير ، والعدوّ الكثير ، وكانوا يرون قتالهم معه من أوجب الواجبات عليهم ، ولم يكفّروا عليّاً إلّا بتركه القتال وقبوله الصلح وسعيه إلى التحكيم ، حين قالوا : «لا حكم إلّا لله» ، ولو استمرّ عليّ عليه السلام على حرب معاوية وقتاله وقتله لأصحابه ، لما خرجوا على طاعته ، ولا مرقوا من الدين ، لعنهم الله أجمعين .

فانظر كيف عكس هذا الناصبيّ القضيّة ، هذا تطرّف منه إلى ذمّ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وسبّه . وتبيّن أنّه لا وجه لعقد هذا الفصل غير ذلك ؛ إذ ليس فيما نقله عن الرافضيّ الّذي انتصب للردّ عليه ما يقتضي هذا ويستدعيه ، وإنّما أبدى ما تجنّه ضمائره ، وتخفيه سرائره ، كشفاً من اللّه لستره ، وإظهاراً منه على لسانه لما في خبايا صدره ؛ وهذا أمر لا ينكره إلّا مكابر ، ولا يتأوّله لابن تيميّة بالتأويلات البعيدة الباطلة إلّا من اتّفق هو وإيّاه في العقيدة في عليّ عليه السلام ؛ الّتي ما زال يسترها بدعاويه الباطلة المكشوفة ، يوم تُبلى السرائر .

هذا وأمّا نسبته إلى عليّ عليه السلام القصور في العلم والزهد والصدق وسائر صفات الفضل ، فأمرٌ هيّن عنده ، لا يتحاشى عنه ، حتى انتقصه في صفة الشجاعة ، وصرّح أنّه لم يكن أشجع الصحابة ، وأنّ أبا بكر وعمر أشجع منه ، (ويعرض لأفراد من الصحابة ، بأنّهم كانوا أشجع منه)[1]

---

(١) ما بين القوسين إضافة في الهامش.

كخالد بن الوليد ، والسبر بن أنس وهو إنكار لما عُلم بالتواتر الّذي لا ينكره إلّا معاند ، أو ناصبيّ جاحد .

فشجاعة عليّ عليه السلام تُضرب بها الأمثال ، وتشبه بها شجاعة من اشتهر بالإقدام من الأبطال ، حتّى أنّ أهل الأُصول يذكرون ذلك في كتبهم ، ويجعلونه مثالاً للتواتر المعنويّ ، فيقولون : «كشجاعة عليّ ، وجود حاتم» .

وإنّما يلحق بذلك نسبته لعليّ علي السلام القصور في العلم ، وأنّ بعض الصحابة أعلم منه . حتّى قال في بعض المواضع من كتابه : «اختلف عليّ وعمر رضي الله عنهما في خمسين مسألة ، كان الحقّ فيها كلّها مع عمر ، ولم يفز عليّ بالصواب في مسألةٍ واحدةٍ منها» .

ثمّ إنّه يتناول الأحاديث الدالّة على سعة علم عليّ عليه السلام كحديث «أقضاكم عليّ» وحديث «أنا مدينة العلم وعليّ بابها» وغيره ، بتأويلاته الباطلة ، حتّى يكاد يخرجها عن معناها كما قدّمناه .

وقال : «إنّ الناس انتفعوا بعلم غير عليّ من الصحابة ، أكثر ممّا انتفعوا بعلمه ، وأنّ منهم من روى عن النبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم أضعاف ما روي عن عليّ ، فإنّه لم يروِ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا خمسمائة حديث وكسور ، مع أنّه عاش بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ثلاثين سنة ، ولم يذكر في الصحيحين من هذه الأحاديث إلّا عشرون حديثاً» إلى آخر كلامه الباطل ؛ الّذي لا يخفى بطلانه على كلّ عاقل ، ولا يتوهّم صدقه إلّا مغفّل جاهل ، أو متجاهل .

فإنّ الأحاديث الدالّة على سعة علم عليّ عليه السلام وفقهه[1] ، ممّا رواه المخالف والمؤالف ، أكثر من أن يُحصى ، حتّى جزم بعض العلماء أنّها متواترة معنىً . وأمّا ما قاله هذا المصنّف عن قدر الأحاديث الّتي رواها

(١) في الأصل : فقه ، وفي الهامش التصحيح الّذي أوردناه .

عليّ عليه السلام وأنّها خمسمائة حديث ، فيقال : إذا كانت كثرة الرواية عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم دليلاً على سعة علم الراوي وفضله ، فلا شكّ أنّ إقرارك بهذا القدر تقدير منك لسعة علم عليّ عليه السلام ، وتبحّره في العلم وكثرة حفظه وعلوّ شأنه فيه ، فإنّ رواية هذا القدر من أوضح الأدلّة على ذلك :

أمّا أوّلاً فلأنّ هذه الخمسمائة الحديث قد رواها عنه أئمّتك الّذين قد جعلتهم المرجع في كلّ مسألة ، والكشّاف لكلّ معضلة ، ولا شكّ أنّهم إنّما يخرّجون الأحاديث من طرق من رواها : من شيخ المخرّج إلى الصحابيّ . وقد علم أنّ لكلٍّ من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم وعلمائهم أصحاب يختصّون بهم ، ويلازمونهم لحفظ الحديث عنهم ، ويشتهرون بذلك ، فلذا يقول المحدّثون : أصحاب ابن عبّاس ، أصحاب ابن مسعود ، أصحاب ابن عمر ، أصحاب أبي هريرة ، وكذلك التابعون المختصّون بالصحابة ، لكلٍّ منهم أصحاب يختصّون به ، ويُنسبون إليه .

ومعلوم أنّ الّذين كانوا يلازمون عليّاً عليه السلام إنّما هم أصحابه ، وشيعته المختصّون به ، والمثابرون على التعلّم منه ، ثمّ كذلك من روى عمّن يحمل عنه عليه السلام إنّما هم خواصّ لشيعته وأصحابه ، وحكمهم ومذهبهم واحد . وقد قرّرتم أنّ التشيّع بدعة تمنع قبول الرواية ، إلّا عند الاضطرار ، كما لا يوجد الحديث إلّا عند الشيعيّ ـ كما قدّمناه من حكاية الحافظ ابن حجر عن بعض أئمّة الحديث ـ فإذا كان هذا القدر إنّما ألجأ إليه الاضطرار ، فمن المعلوم أنّ المتروك أضعاف ذلك ، وأكثر ممّا رواه بعض المكثرين من الصحابة في الرواية ؛ ممّن يحبّ القوم الرواية عنهم ، ويبطلونها ويتتبّعون أحاديثهم .

وأمّا ثانياً فإنّ أهل البيت وشيعتهم قد رووا عن عليٍّ عليه السلام أكثر من هذا القدر .

وأمّا ثالثاً فلا يخفى عن كلّ من طالع كتب السير والتواريخ ، أنّ معاوية لعنه اللّه لمّا استتمّ له الأمر ، بالغ في طمس فضائل عليّ عليه السلام كلّ مبلغ ، ونهى الناس عن الرواية عنه ، وإسناده حكماً إليه ، وكتب بذلك إلى جميع الأقطار ، فكان عمّاله يعاملون من روى عنه حديثاً ، أو ذكر له فضيلةً ، أشدّ معاملة ، ويبالغون في تنكيلهم وتعذيبهم ، إذا ظهر منهم أدنى شيء من ذلك ، حتّى كان كلّ من يتولّى عليّاً عليه السلام ولاية الإسلام ، يُرمى بكونه شيعيّاً ؛ قد ارتكب أمراً عظيماً ، وأتى ذنباً خطيراً ولا يصرّح ، فيقول : «حدّثني أبو زينب» وبعضهم يُرسل الحديث ، وهو أمر جسيم ، فكيف من يروي عنه حديثاً ، أو يسند إليه حكماً ، أو ينقل عنه علماً !؟

حتّى أنّ كثيراً منهم كان إذا اضطرّ إلى الرواية عنه كنّى عن اسمه ، عنده متّصل من طريق عليّ عليه السلام ، خوفاً على أنفسهم وأموالهم ، واستمرّ ذلك الحال إلى أن دمّر اللّه الدولة الظالمة من الأمويّين ، نحواً من مائة سنة . فما انقرضت إلّا وقد لحق الّذين سمعوا منه الأحاديث ، وتحمّلوها عنه ، بربّهم ، وهو كاتمون ما عندهم ، خوفاً على أنفسهم وأموالهم من الظالمين .

فإذا كان هذا القدر الّذي حُفظ عنه من الأحاديث الموجودة الآن من طرق أهل البيت ، وطرق غيرهم ، مع تلك الموانع فهي بالنسبة إلى أحاديث من خلّي وشأنه ؛ يروي عن الصحابة ما سمعه ، وبلغه عنهم يكون أضعاف ذلك ، وهو أمر مشهور ظاهر ، لا ينكره إلّا جاحد مكابر .

وهكذا يجري الكلام في أحاديث فضائله ؛ المرويّة عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فيه ، كما ذكر معنى ذلك كلّه العلّامة ابن أبي الحديد[1] ، فيما نقله عن بعض أئمّة أهل البيت عليهم السلام . وأكثر هذه

---

(١) انظر : شرح نهج البلاغة ٨ : ١٩ و ١٠ : ١٠٦ ـ ١٠٩ .

الأحاديث المروية في فضائل عليّ عليه السلام وأفضليته ، المقتضية لأحقّيته بالإمامة ، إنّما رُويت قبل تسلّط معاوية لعنه الله تعالى على الأمر ، كما روي أنّه لامَ عمرو بن العاص ، وابنه عبد الله ، بسبب روايته لحديث «يقتل عمّار الفئة الباغية» فقال له : إنّه روى الحديث قبل وقوع الفتنة بزمانٍ طويلٍ ، لم يكن يعلم ما سيقع .

فهذه الأحاديث الّتي رُويت عنه [وفي فضائله][1] قليلٌ من كثير ، وقطرات يسيرة من غيثٍ منهلٍّ غزير . وليت أنّ هذه الأحاديث الّتي رويت في فضائلة سلمت عن المتأخرين من العلماء المتسمّين بأهل السُّنّة ، بل انتصبوا لإبطالها ، بالدعاوى الباطلة ، من القدح في بعض رواتها : سببه تشيّع الراوي ، وتفضيله لعليّ عليه السلام أو التأويلات الّتي هي ـ بتحقيق النصب فيهم ـ أقوى شهادة عادلة .

فكان الحال منهم كما قاله العلّامة المحقّق المقبليّ[2] رحمه الله تعالى ؛ في سياق كلامٍ ذكره في أهل البيت عليهم السلام ، معناه : أنّ من

---

(١) ما بين القوسين إضافة في الهامش.

(٢) هو العلّامة ضياء الدين صالح بن عليّ ... المقبليّ ، ثمّ الصنعانيّ ، فالمكّيّ . ولد في سنة ١٠٤٧ هـ في قرية المقبل من أعمال بلاد كوكبان ، ثمّ انتقل إلى ثلا ، وقرأ على شيوخها ، ثمّ أعطاه شيخه بيتاً في شبام ، فبقي بشبام ، وبرع في الفنون كلّها ، وحقّق العلوم العقليّة والنقليّة والفرعيّة والأصليّة ، وراجع علماء اليمن وناظرهم ، وتنزّه عن التقليد ، وما زال في اليمن مشاراً إليه بالبنان حتّى ارتحل إلى مكّة وأقام بها هو وأهله حتّى توفّي سنة ١١٠٨ . ومن أشهر مصنّفاته كتاب «العلم الشامخ في تفضيل الحقّ على الآباء والمشايخ» وقد فرغ منه سنة ١١٠٨ وطبع بمصر سنة ١٣٢٨ هـ . (راجع ترجمته في مخطوط نفحات العنبر بفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر ، رقم ١٠٧ مجموع بالمكتبة الغربيّة بجامعة صنعاء ، ص ١٧٨ ب ، وكذلك البدر الطالع للشوكانيّ ، وانظر : الفصل الطيّب الّذي كتبه عنه الدكتور عبد العزيز المقالح في كتابه : قراءة في فكر الزيديّة والمعتزلة).

لم يدرك معاداتهم ومحاربتهم مع أعدائهم بيده وسيفه ، استدرك ذلك بقلمه ولسانه ، فيحكم للجبابرة بالخلافة في مصنّفاته ، ويسمّى من دعي في زمنهم من أهل البيت وقاتلهم خوارج ، حتى قال بعضهم في الحسين السبط عليه السلام : «إنّما قُتل بسيف جدّه»[١] .

وللمصنّف ـ أعني ابن تيميّة ـ في خروج الحسين على يزيد ، كلام قريب من هذا ، إلّا أنّه قال : «إنّه قد كان الحسين أراد الرجوع عمّا خرج إليه ، وطلب من أُمراء يزيد أن يتركوه يرجع إلى المدينة ، أو يصل إلى يزيد ، فأبوا عليه إلّا أن يتسلّم إليهم ، على حكمهم ، فامتنع وقاتل حينئذٍ حتّى استُشهد ومن معه» .

فظاهر كلامه أنّ أصل خروجه بغي ، وأنّه ما كان له ذلك ، وإنّما حصل له التدارك بالندم على الخروج ، وطلب الرجوع ، والله أعلم .

هذا ولنذكر شيئاً يسيراً من كلامه ، على جهة التمثيل والإشارة ، إلّا أنّ جميع ما نذكره من هذا النمط ، ونذكر ما يظهر لنا في دفعه ، والله المستعان :

فمن قوله : «وقد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترىً ؛ أنّ هذه الآية ـ يعني قوله تعالى ﴿**إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا...**﴾ الآية[٢] ـ نزلت في عليّ لمّا تصدّق بخاتمه في الصلاة ، وهذا كذب بإجماع أهل العلم» إلى آخر كلامه[٣] .

---

(١) قال ابن خلدون في مقدّمته : وقد غلط القاضي أبو بكر بن العربيّ المالكيّ فقال في كتابه الّذي سمّاه بالعواصم والقواصم ما معناه : إنّ الحسين قُتل بشرع جدّه . وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل . ومن أعدل من الحسين في زمانه في إمامته وعدالته في قتل أهل الآراء . انظر : مقدّمة ابن خلدون : ٢١٧ .

(٢) المائدة : ٥٥ .

(٣) راجع : منهاج السُّنّة ٢ : ٢٠ ـ ٢١ .

أقول : هذا التكذيب ، ودعوى الوضع والإجماع من دعاويه الباطلة ، ونجارته ، فإنّ نزول هذه الآية في عليّ عليه السلام كانت من طريق أهل البيت عليهم السلام ، وهي من أقوى أدلّتهم على ما وقع عليه إجماعهم ، من كونه عليه السلام كان هو المستحق للخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

ثمّ إنّه قد روي ذلك من طرقٍ كثيرة ، عن طريق أهل البيت عليهم السلام ، بل خرّجه جماعة من المحدّثين الّذين هم(١) أئمّة هذا المصنّف وسلفه .

فممّن أخرج ذلك [الخطيب](٢) في المتفق والمفترق عن ابن عبّاس رضي الله عنه ، وأخرجه أيضاً عنه عبد الرزّاق ، وعبد بن حميد ، وابن مردويه ، وابن جرير ، وأبو الشيخ(٣) ، وأخرجه الطبرانيّ في الأوسط من حديث عمّار بن ياسر رضي الله عنهما ، وأخرجه [ابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، وابن عساكر عن سلمة ، وأخرجه](٤) ابن جرير عن مجاهد ، وأخرجه أيضاً عن عُيينة بن حكيم ، وأخرجه الطبرانيّ ، وابن مردويه ، وأبو نعيم في المعرفة ، عن أبي رافع . ذكر هؤلاء المخرّجين له السيوطيّ ؛ ساكتاً عن كلّ حديثٍ منها إلّا حديث عمّار ؛ في سنده مجاهيل(٥) . وذكره الحافظ ابن حجر في تجريحه لأحاديث الكشّاف . [وأورد](٦) أنّه أخرجه الحاكم في علوم الحديث ، من حديث عليّ عليه السلام ، ورواه الثعلبيّ من

---

(١) في الأصل هكذا : الذينهم .

(٢) إضافة في الهامش .

(٣) في الأصل : وابن أبي الشيخ . وما أثبتناه من المصدر .

(٤) ما بين المعقوفتين إضافة في الهامش .

(٥) انظر : الدرّ المنثور ٢ : ٢٩٤ .

(٦) في الأصل : وراد ، ولعلّ الصواب ما أثبتناه .

حديث أبي ذرّ مطوّلاً . ولا شكّ أنّ غيرهما ، ممّن أفرد أسباب النزول بالتأليف ، قد ذكر غير ذلك .

على أنّ المصنّف إنّما استند في التكذيب إلى ما ذكره من الأُمور العقليّة ، وهو من باب ردّ النصّ بالرأي ، فإنّه قال : «وكذبه يتبيّن بوجوهٍ كثيرةٍ منها :

١ ـ أنّ «الّذين» صيغة جمع ، وعليّ واحدة» .

وجوابه : أنّ هذا قد ذكره العلاّمة الزمخشريّ رحمه الله في الكشّاف ، لمّا حكى القول بأنّها نزلت في عليّ عليه السلام . ولفظه : «فإن قلتَ : كيف صحّ أن يكون لعليّ رضي الله عنه واللفظ لفظ جماعة ، وعليّ واحد ؟ قلتُ : جيء به على لفظ الجمع ، وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً لترغيب الناس في مثل فعله ، فينالوا مثل ثوابه ، وتنبيه على أنّ سجيّة المؤمن يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ والإحسان ، وتفقّد الفقراء ، حتّى إن لزمهم أمر لا يقبل التأخير ، وهم في الصلاة ، ولم يؤخّروه إلى الفراغ منها» انتهى .

٢ ـ قال المصنّف : «ومنها أنّ الواو ليست للحال» .

يقال : هذا خلاف الظاهر ، وقد صرّح الزمخشريّ أنّها واو الحال ، ولم يذكر احتمالها لمعنى غيره ، وهو إمام العربيّة بلا نزاعٍ ، وسابق فُرسانها بلا دفاع .

وأمّا تعليل المصنّف بأنّها «لو كانت للحال ، لكان لا يشرع أن يُتولّى إلّا من أعطى الزكاة حال الركوع ، فلا يتولّى سائر الصحابة والقرابة» بتعليلٍ عليل ؛ بناه على ما ادّعاه من أنّ المراد بالولاية في الآية : هي مقابل العداوة ، وليست الولاية بمعنى الخلافة ، كما سنأتي له قريباً ، وهو خلاف الظاهر ، كما تشهد له قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿**إنّما مولاكم الله ورسوله**﴾ الآية .

والآية إنّما نزلت لمن يستحقّ الولاية بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وأنّه الموصوف بهذه الصفات، الصادر منه ذلك الفعل في تلك الحال، فهي نزلت على سببٍ معيّن مقصور محصور عليه، كما تدلّ عليه الأحاديث، وقد جاء في بعضها أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال حين نزلت «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه».

ثمّ إنّ المصنّف هذا نفسه؛ ممّن صرّح أنّ ما نزل من القرآن على سببٍ معيّن، وليس متضمّناً أمراً ولا نهياً، إنّما يتضمّن خبراً بمدح لمعيّن، فإنّه يختصّ به. ولا شكّ أنّ هذه الآية من ذلك، فتختصّ بعليّ عليه السلام. والله أعلم.

٣ ـ قال: «ومنها أنّ المدح لا يكون إلّا بعملٍ واجبٍ أو مستحبٍّ، وإيتاء الزكاة في نفس الصلاة ليس بواجبٍ ولا مستحبٍّ، فإنّ في الصلاة شغلاً».

يقال: ليس في الصلاة شغل عن كلّ فعل، بل قد يكون الفعل فيها واجباً أو مستحبّاً، فقد كان سيّد الخاشعين وخاتم المرسلين صلّى الله عليه وآله وسلّم يدرأ فيها المارّ، ويردّ بالإشارة السلام، ويفتح الباب ـ كما ذلك معروف في مظانّه.

بل الآية هذه دليل على استحباب ذلك ونحوه في الصلاة، لمدح الله ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّاً عليه السلام على إتيان ذلك في الصلاة، ذلك واضح. والله أعلم.

٤ ـ «ومنها أنّه لو كان إيتاء الزكاة حسناً في حال الصلاة، لم يكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع، بل إيتاؤها في حال القعود أو القيام أمكن».

لا يخفى ما في هذا الكلام، يظهر أنّه أعطاه عليه السلام في حال الركوع، لكونه الحال الّتي اتّفق سؤال السائل وعليّ عليه السلام عليها،

فسارع إلى إعطائه ، مخافة أن يذهب ، وحرصاً على المبادرة بفعل الخير من غير خللٍ يحصل في صلاته ، فإنّه إنّما أشار إليه أن يأخذ خاتمه ، فأخذه ـ كما صرّحت به بعض الروايات .

فالمستحبّ حينئذٍ لمن سُئل وهو في الصلاة أن يعطي السائل وهو على الحال الّتي سُئل وهو عليها ؛ من قيام أو قعودٍ أو ركوع .

وأمّا كون الإيتاء في حال القعود أو حال القيام أمكن منه في حال الركوع فتخيّلٌ فاسدٌ ؛ إذ ليس هناك ما يحتاج إلى مزاولة ، حتّى يكون في غيره هذه الحال أمكن . والله أعلم .

قال : «ومنها أنّ عليّاً لم يكن عليه زكاة [على][1] عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم» .

يقال : أمّا هذا فأشبه بدعوى علم الغيب ، بل هذه الآية تردّ هذه الدعوى ، وتدلّ على خلاف ما قاله . وعلى فرض أنّه لم يكن على عليّ عليه السلام زكاة واجبة فهي محمولة على أنّها صدقة تطوّع ، أُطلق عليها لفظ الزكاة مجازاً ، ولا مانع من المدح على ذلك . قال السيوطيّ في الإكليل : «في الآية دليل على أنّ الزكاة تُطلق على صدقة النفل» انتهى .

٦ ـ قال المصنّف : «ومنها أنّه لم يكن له ـ يعني عليّاً ـ خاتم ، ولا كانوا يلبسون الخواتم ، حتّى كتب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى كسرى ... الخ» .

هذا أيضاً من الدعوى الّتي تردّها الأحاديث الكثيرة المبيّنة لكون الزكاة الّتي أتاها عليّ عليه السلام خاتماً ، وردّها بما ذكره مجرّد تخيّل وتقدير ، وإلّا فالتختّم كان من شأن الناس من قبل الإسلام ، فإنّه كان معروفاً مشهوراً للعرب والعجم ، وأشعار العرب شاهدة على ذلك .

---

(١) إضافة في الهامش .

وقد قال معنى هذا : الحافظ ابن حجر ، فالحديث إنّما دلّ على أنّ نقش اسم الملك ونحوه على الخاتم ، لم يكن من شأن العرب .

وأمّا مجرّد التختم بعد أن اصطنع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الخاتم حين كتب إلى كسرى ، فما الدليل على أنّ الآية نزلت قبل أن يكتب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى كسرى ؟ بل الأظهر أنّها متأخرة عنه ، لأنّها من سورة المائدة ، وهي من آخر ما نزل .

٧ ـ قال : «ومنها أنّ إيتاء غير الخاتم في الزكاة خير من إيتاء الخاتم ، فإنّ أكثر الفقهاء لا يجوّزون إخراج الخاتم في الزكاة» .

يقال : لا يخفى ضعف ما قاله ، أمّا أولويّة إخراج الخاتم في مثل هذه الحال فواضح ، وأمّا قوله : إنّ أكثر الفقهاء لا يجوّزونه فمن ردّ النصّ بالمذهب ، فإنّ هذه الآية ـ مع الأحاديث ـ دليل واضح لمخالفتهم . والله أعلم .

٨ ـ قال : «ومنها أنّ المدح في الزكاة أن يخرجها ابتداءً ، ويخرجها على الفور ، ولا ينتظر أن يسأل سائل» .

يقال : كون ذلك مدحاً غير مانع من كون إيتائها حال الصلاة مدحاً أيضاً ، وأمّا إخراجها على الفور فليس على الإطلاق ، بل قد يقتضي الحال التأخير[١] ، وقد يكون التأخير لمانع ، ولو حضور وقت الصلاة . فمن أين أنّ عليّاً عليه السلام انتظر بها سؤال السائل ؟! هذا على القول بأنّها زكاة واجبة ، وأمّا على تجويز كونها تطوّعاً فلا يرد شيء ممّا ذكره . والله أعلم .

٩ ـ قال : «ومنها أنّ الكلام في سياق النهي عن موالاة الكفّار ، والأمر بموالاة المؤمنين» .

يقال : لا ينافي هذا كون الآية نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام .

---

(١) في الأصل : التوخير .

وأمّا قوله : «ليس المراد بهذه الآية الولاية الّتي هي الإمارة ، وإنّما المراد بالولاية الّتي هي ضدّ العداوة» . فجوابه أنّ الأحاديث الّتي الّتي بيّنت لنا سبب نزول الآية بيّنت أيضاً أنّ المراد بالولاية هنا الخلافة ،كما تشهد له قراءة ابن مسعود ﴿ **إنّما مولاكم الله ورسوله** ﴾ الآية .

والحاصل أنّ كلام المصنّف فيما يتعلّق بدفع استدلالهم بهذه الآية ؛ ممّا يُنبئك عن انحرافه وتصلّفه ، وعناده لردّ الواضح وتكلّفه . والله أعلم .

قال في أوائل كتابه هذا : «إنّ الرافضة تُشابه اليهود في كثيرٍ من أُمور الدين» وعدّ أشياء فقال : «قالت اليهود لا يصلح الملك إلّا في آل داود ، وقالت الرافضة : لا تصلح الإمامة إلّا في أولاد عليّ عليه السلام» .

لا يخفى أنّ هذه منه تعميم للشيعة ، شامل للزيديّة ، لأنّ هذا القول لم تختصّ به الإماميّة ؛ الّذي هو بصدد الردّ عليهم ، بل هو قول الزيديّة الّذين هم رأس الشيعة وسنامهم ، وهو أقرب الأقوال إلى الحقّ الّذي قامت عليه الأدلّة ، ووقوع الإجماع من الأُمّة أنّ الإمامة تصلح في أولاد الحسنين ، واختلفوا في غيرهم .

وأمّا الإلزام بمشابهة اليهود فمشترك ، فإنّ المتسمّين بأهل السُّنّة ، أو أكثرهم ، يقولون : لا تصلح الإمامة إلّا في قريش دون غيرهم ، فمجرّد المشابهة واقعة .

ثمّ يقال : إنّك إن أردت بقولك الملك إلّا في آل داود النبوّة ،كما هو الظاهر ، فمن أين لك أنّ علماء اليهود تقول ذلك ، ومن يعتدّ به منهم ؟ فقد تكون هذه المقالة من أقوال حُمقائهم وسُفهائهم ، أو قالها بعضهم عناداً ، وإلّا فقد صحّ عن كثير من علمائهم ـ ممّن أسلم منهم وممّن لم يسلم ـ إثبات النبوّة في ولد إسماعيل عليه الصلاة والسلام .

أمّا من أسلم فواضح ، وأمّا من لم يسلم فمثل كعب بن الأشرف ، وابن أبي الحقيق ، وكعب بن أسد ، وغيرهم من علمائهم ،كما هو مذكور في

كتب الحديث والسير والتواريخ . والله أعلم .

والمصنّف لا يخفاه أنّ الزيديّة تقصر الإمامة على أولاد الحسنين ، لكنّه قد نى كلامه على أصله المنهدّ الباطل ، من أنّ جنس الشيعة ، مذهبهم مستند إلى جهل ، فصار لا يفرّق بين فرقهم فيما يدّعيه من الدعاوى الباطلة . وسيأتيك في كتابه هذا ممّا يصدّق ذلك ، فتنبه له . والله أعلم .

وجميع ما ذكره في الفصل الّذي عقده للمشابهة بين اليهود والرافضة ، ممّا يستبعد العقلُ صحته ، بل كثير منه باطل ، فإنّا اطّلعنا على كتب فقه الإماميّة ، فمذهبهم فيه خلاف ما ذكره ، بل مذهبهم فيه كسائر المسلمين ، من كون الصلاة المفروضة فيه خمساً لا غير ، وأنّ السجود على الجبهة ، وتفسد الصلاة بتركه لا لعذرٍ ، وأنّ سدل الثوب في الصلاة مكروه ، وأنّ الصلاة في أوّل الوقت أفضل من الجمع ، وأنّ الصداق لازم للنكاح ، سواء كان نكاح دوام أو نكاح متعة ، وغير ذلك .

ولا يغترّ المطّلع على كتاب المصنّف ، ويحمله على الصدق ، فإنّ نسبته إليهم ما يخالف إجماع المسلمين ، اللّهمّ إلّا أن يكون ما ذكره من أقوال طائفة من الروافض غير الإماميّة ، فكان الإنصاف أن لا يطلق ذلك ، بل يبيّنه وينسبه إلى قائله ؛ إذ ليس بقول من هو في صدد الردّ عليهم . والله أعلم .

قال المصنّف ـ ردّاً على قول الرافضيّ أنّ مسألة الإمامة ، أهمّ المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين ، ما لفظه : «يقال إنّ قول القائل : إنّ مسألة الإمامة أهمّ ... الخ ، كذب بإجماع المسلمين : سنّيّهم وشيعيّهم . بل هذا كفر ، فإنّ الإيمان بالله ورسوله أهمّ من مسألة الإمامة ... الخ .

غير خافٍ ضعفُ هذا الكلام ، لظهور أنّ القائل بأنّ مسألة الإمامة أهمّ مطالب أحكام الدين ، إنّما يريد بعد تمام الإيمان ، والتزام أحكامه

الّذي لا يتمّ إلّا بها ، كما هو ظاهر من إضافته أحكام إلى الدين ، فإنّ الدين هو الإسلام ، وكذا قوله أشرف مسائل المسلمين ظاهر فيما ذكر ؛ إذ لا يسمّون مسلمين ، ولا يضاف إليهم مسائل الإسلام ، إلّا بعد الحكم عليهم به . وسبيل هذه العبارة ، سبيل قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «أفضل الأعمال حُسن الخلق»[١] ، «أفضل الأعمال الكسب الحلال»[٢] ، «خير الأعمال الصلاة لأوّل وقتها»[٣] ، وغير ذلك كثير . فلا ريب أنّ مراده صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضل أعمال المؤمنين بعد إيمانهم . وهذا واضح جليّ ، فقول المصنّف كذب بإجماع المنصفين .

نعم لا شكّ أنّ جعل مسألة الإمامة أهمّ الأحكام الدينيّة وأشرفها ؛ [غلوّ][٤] وإفراط . والإنصاف أنّ مسألة الإمامة ـ من حيث هي : لا كما تقوله الإماميّة فيها ـ من المهمّات ، وليس كما يفهم من كلام المصنّف ، [من] كتابه هذا ، أنّها ليست من المهمّ في شيء . والله أعلم .

قال[٥] : «وأورد[٦] على المعتزلة حجّة تقطعهم على أُصولهم ، فقالوا : العلّة[٧] الّتي فعل[٨] لأجلها ، أن كان وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء ، امتنع أن تكون علّةً ، وإن كان وجودها أولى ، فإن كانت منفصلةً عنه لزم أن يستكمل بغيره ، وإن كانت قائمةً به لزم أن يكون محلّاً للحوادث»

---

(١) انظر كنز العمّال ٣ : الحديث ٥١٧٧ ، و١٥ : الحديث ٤٣٦٤٤ .

(٢) انظر : كنز العمّال ٤ : الحديث ٩١٩٤ و٩٢٢١ .

(٣) انظر : كنز العمّال ٧ : الحديث ١٨٩٠١ و١٥ : الحديث ٤٣٢٧٢ و٤٣٦٤٣ .

(٤) إضافة في الهامش .

(٥) أي ابن تيميّة .

(٦) أي ابن المطهّر .

(٧) في الأصل : العليّة .

(٨) أي الله تعالى .

انتهى .

يقال : دعوى انقطاعهم باطلة ، فقد أجابوا عن ذلك . وممّن أجاب عنه العلّامة المحقّق المقبليّ[١] في كتابه «العلم الشامخ» ولفظه : «الجواب أنّه أولى في نفسه ، والحكم لا يعدل عن الأولى ، واتّخاذه المرجوع ، والمساوي هو العبث الّذي من اتّصف به خرج عن كونه حكيماً ، والباري تعالى واجب الحكمة ، فإن أردتم الاستكمال بالغير هذا ، فغير مسلّم ، بل هو عين الكمال ، وخلافه عين النقص ، وكان يلزمكم نفي العلم ، فإنّه لا يتّصف بكونه عالماً إلّا مع تحقّق المعلوم ، فقد استكمل بالمعلوم ، بل الذات واجب الكمال ، فلا يستكمل بمفهومٍ آخر هو العلم ونحوه» إلى آخر كلامه .

فقد أطال[٢] الكلام مع نفاة الحكمة ، وكرّر الردّ عليهم ، وأوضح بطلان مقالتهم الشنعاء في جميع مؤلّفاته ، فكفى وشفى جزاه اللّه أحسن الجزاء .

وأجاب عن إلزام التسلسل أيضاً بما هو أصحّ وأوضح من جواب المصنّف . واللّه أعلم .

قال : والواو مع القدرة التامّة ، والإرادة الجازمة ، تمنع عدم الفعل . هذا رجوع إلى نفي المختار ، فإنّ المختار من له أن يفعل وأن لا يفعل ، مع كمال قدرته وإرادته . ودعواه أنّ الإنسان يجد من نفسه ذلك ، أي امتناع عدم الفعل بأصله[٣] ، بل الّذي نجده من أنفسنا أنّ مع كمال القدرة بالإرادة ، نكون بمقام الاختيار ، بل حتّى يحصل الداعي إلى الفعل ، كما حقّق ذلك العلّامة المحقّق المقبليّ في «العلم الشامخ» وغيره ، فليراجع كلامه من أراد الحقّ والإنصاف .

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) أي المقبليّ .

(٣) في الأصل : باطلة . وفي الهامش التصحيح الّذي أثبتناه .

وكذلك ، ما يأتيك في هذا الكتاب من المسائل الكلاميّة الخارجة عن سنن الحقّ ، قد كفى ذلك المحقّق المؤونة في الردّ على قائلها ، فليؤخذ ذلك من كتابه المذكور . واللّه أعلم .

قال : «وليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراءً على اللّـه ، وتكذيباً بالحق من المنتسبين إلى التشيّع» .

يقال : هذا تعميمٌ لجميع فرق الشيعة ، وهو يدلّك على شدّة بُغضه وانحرافه ، وعدم إنصافه ، وإلّا فأكثر فرق الشيعة أو كثيرهم من أصدق المسلمين ، وأقولهم بالحقّ ، وأبعدهم عن الكذب ؛ سيّما المعترفين [بفضل][1] الصحابة ، والراعين لما يجب لهم من التعظيم والتوقير والترضية والاستغفار ، وإن كانوا مع ذلك يقولون بأفضليّة عليٍّ عليه السلام على جميع الصحابة ، وإنّه كان الأحقّ بالإمامة ، ويتأوّلون ما وقع من تقدّم غيره عليه أحسن تأويل ، لا يقدح معه في حقّ الصحابة ، ولا ينقص من رفيع قدرهم ، ويردّون على من جعل ذلك قادحاً أعظم ردٍّ ؛ كما ذلك معروف في مظانّه .

وقد أثنى على هذا القسم من الشيعة[2] بالصدق كثيرٌ من أئمّة هذا المصنّف ، ورووا أحاديثهم في كتبهم ، ولو كانوا كما زعمه هذا المصنّف ، لما جاز لهم أن يرووا عنهم خبراً ، ولا يسندوا إليهم أثراً ، وهم ـ أعني من على هذه الطريقة من الشيعة ـ لا ينكرون كون هذه الآيات الّتي ذكرها المصنّف في هذا الفصل ، نزلت في الصحابة الراشدين رضي اللّـه عنهم ، ولا يتأوّلونها ، ولا يحرّفونها كما يدّعيه عليهم .

قال : «الوجه الثالث» ثمّ سرد كلاماً طويلاً ، لا يجد المنصف إذا تأمّله

---

(١) في الأصل : نحو . ولعلّ الصحيح ما أثبتناه .

(٢) واضح أنّه يقصد الزيديّة .

ـ لإيراده وجهه المشوّه بالكذب والزور والبهتان ـ وجهاً يُحمل على ذكره وإيراده ، فإنّه لم يذكر صاحب الأصل ـ الّذي انتصب المصنّف للردّ عليه في هذا المقام ـ شيئاً يصلح أن يكون إيراد هذا الوجه ردّاً عليه ، وإنّما أراد هذا الناصبيّ أن يتلذّذ بسبّ أمير المؤمنين كرّم اللّه وجهه ، وثلب عرضه ، وتفسيقه وتكفيره ، ونسبته إلى النفاق : «وممّا يبيّن هذا أنّ الرافضة تعجز عن إثبات إيمان عليّ» إلى آخر كلامه .

وفرضه للمناظرة من الرافضة والخوارج فرضاً باطلاً ، وتقديراً محالاً ، ثمّ يجيب عن الخوارج بما في نفسه ، ممّا يعلم كلّ عارفٍ مطّلع على كُتب العلماء ، وتواريخ المؤرّخين وسيرهم ، أنّ الخوارج ينكرون ما يُدّعيه لهم ، ولا يقولون به ، فإنّهم إنّما كفّروا عليّاً عليه السلام لقبوله التحكيم ، ودخوله فيه ، وتركه للقتال ، واستمراره عليه ، ولو أنّه لم يسعَ إلى التحكيم ، لما خرجوا عن الطاعة ، ولا مرقوا عن الجماعة .

وهذا المصنّف يفرض أنّهم كانوا يقولون إنّه عليه السلام كفر ونافق بمقاتلته للناكثين والقاسطين ، وإنّه سعى في قتل عثمان ، وأوقد نار الفتنة ، حتّى تمكّن من قتل أصحاب محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بغضاً له وعداوةً وحسداً . وهذا شيء لا يستريب عارفٌ أنّ الخوارج الّذين فارقوا عليّاً ، ومرقوا عن الدين ، لو سمعوه لأنكروه ، وكذّبوا قائله ، ومقتوه ، فهم ممّن جرّد السيف مع عليّ عليه السلام ، وقتلوا من قتلوا من أصحاب معاوية لعنه اللّه ، يرون ذلك عليهم واجباً ، ولو استمرّ عليّ عليه السلام على قتالهم ، لاستمرّوا على طاعته ، والقول بإمامته ، وإنّما شُبهتهم في تكفيره مسألة التحكيم فقط ، فقالوا : «لا حكم إلّا للّه» وطلبوا منه أن يشهد على نفسه بالكفر ، كما ذلك معروف مشهور .

فتبيّن لك أنّ ما يفرضه المصنّف من أنّهم لو نوظروا لقالوا : كذا وكذا ممّا هو مقالته هو والنواصب ، لا يريد به إلّا إظهار ما يكنّه في نفسه ،

ويدّعي أنّه إنّما ترجم به عن غيره ، من باب «وكُلّ إناءٍ بالّذي فيه يُنضحُ» ، ولقد أربا(١) على الخوارج في عداوته ، وجاوز الحدّ .

قال : «ولأنّه ـ يعني عمر بن عبد العزيز رضي اللّه عنه ـ كان قد عقد العهد معه ليزيد ، فكان يزيد هو وليّ العهد ... إلخ» .

هذا ظاهر في مناقضته له ما تقدّم له من أنّه لا يكفي في الخلافة العقد ، بل ليس بشرطٍ فيها ، وكم له من مناقضات مثل هذه وأصرح منها ، وذلك أنّ الرجل معدّ نفسه لنصرة مذهبه بكلّ ممكنٍ ومحالٍ ، نفع أو لم ينفع ، غير مُبالٍ في ذلك على أيّ جنبٍ يقع هذا فيما يتعلّق بالمقاولة بينه وبين الشيعة أو غيرهم ؛ ممّن يخالف من ينسب إلى أهل السُنّة ، وكذا في مقامات الخصام والجدال .

فأمّا إذا تكلّم على مقتضى الفطرة ـ فيما ليس له بالمذهب تعلّق ـ أتى بما يعجز عنه غيره من فُحول العلماء ، وبيّن ما هو الحقّ أوضح بيان ، وقرّبه إلى الأذهان ، حتّى كأنّه مشاهدٌ بالعيان ، فإنّه واسع العلم ، وقّاد الذهن ، حسن العبارات ، جيّد التصرّف في الكلام .

فلو جرّد من كتابه هذا مجرّد فوائده الّتي لا تتعلّق بشيءٍ ممّا قاله ؛ ردّاً على خصومه ، ومجادلةً لغيره ، لأتى منه كتابٌ نفيسٌ ، مختصرٌ مفيدٌ .

واللّه يحبّ الإنصاف

وهو حسبنا ونعم الوكيل

---

(١) أي : زاد .

الملحق الأول :

فهرس كتاب "الردّ على ابن تيمية"

من إعداد " مرآة التواريخ "

ملاحظة : ترقيم الصفحات في الفهرس مطابقة لصفحات أصل الرسالة ، وليس لترقيم ملف الـ PDF .

١٥٩ مقدمة المؤلف
١٥٩ ضلال ابن تيمية في منهاج سنته.
١٦٠ قد يغتر بعباراته في منهاجه من نظر إليه غير متدبر لمعاني كلامه وزبرج عباراته.
١٦٠ الواقع العملي لعلماء الحديث السنة يناقض قواعدهم الحديهية.
١٦١ تعاملهم مع الراوي المبتدع في حكمهم.
١٦٢ مسألة الإمامة.
١٦٢ يجب عدم الاغترار بما يقوله ابن تيمية في "منهاج سنته" من الوجوه في دفع أمر مّا.
١٦٣ قاعدتهم في عدم الأخذ عن المبتدع الراوي ما يؤيد بدعته.
١٦٣ كذب ما يروونه عن محمد بن الحنفية عن أبيه أمير المؤمنين من تفضيله الثلاثة عليه.
١٦٣ كتاب "منهاج السنة" مصداق تعصب القوم وتحاملهم على مخالفيهم.
١٦٤ يجب عدم الاغترار بما ينسبه ابن تيمية في منهاجه إلى أحد الشيعة نصرة لمذهبه.
١٦٤ تصريح الذهبي أن من يتولى علياً وأهل بيته ويحبهم فهو شيعي وكذلك قال شيخه ابن تيمية.
١٦٤ عندهم أن مجرد حب أهل البيت يعتبر بدعة.
١٦٤ تعقيب شيخ المصنف "البدر" على مقولة ابن حجر العسقلاني حول التشيع ــ في مقدمة فتح الباري ــ .
١٦٥ تعريف الشيعي.
١٦٥ تعداد الشعبي والحاكم النيسابوري والنسائي من الشيعة مع تفضيلهم الخلفاء الثلاثة على علي عليه السلام.
١٦٥ ردّ السبكي تهمة تشيع الحاكم.
١٦٥ لعن المؤلف معاوية بن أبي سفيان.
١٦٥ سبب رمي النسائي بالتشيع هو تصنيفه "خصائص أمير المؤمنين".
١٦٥ إن رأيت أن ابن تيمية قد استشهد بقول شيعي لإثبات مذهبه فهو من أحد من ذكرنا.
١٦٦ من فضَّل علياً وعادى من حاربه فهو ضال مضل عندهم.
١٦٦ اضطرارهم لرواية المبتدع.

١٦٦ كثرة اختلافهم في الرجال لاختلاف العقائد.
١٦٦ من كان مشهوراً ببدعته عندهم كالحارث الأعور وغيره يرمونه بالكذب والوضع.
١٦٧ ادعائهم أن أبا خالد الواسطي هو من وضع مجموع الإمام زيد.
١٦٧ تحامل المحدثين على الرواة الشيعة.
١٦٧ من دلائل تحاملهم أن الإمام الصادق عليه السلام مقدوح فيه عند بعضهم كما صرَّح به ابن تيمية.
١٦٧ كذلك الإمام زيد لم يرو عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما.
١٦٧ إخراج البخاري في صحيحه لعمران بن حطان مادح ابن ملجم قاتل أمير المؤمنين.
١٦٨ كلمة قيمة لشيخ المؤلف "البدر" بخصوص تحامل المحدثين ، وأنهم لا يَقدحون بالنصب مع كثرتهم في الرواة ، مع قدحهم بالتشيع لعدد من الرواة.
١٦٨ من تحاملهم عدم ذكر خلاف أهل البيت في الفرعيات.
١٦٨ ذنب الشيعة أنهم ارتكزوا على أدلة قوية لتفضيل وحقانية أمير المؤمنين وهي مروية في مصنفات أهل السنة.
١٦٩ قول أحمد بن حنبل ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي.
١٦٩ وكذلك قال النيسابوري منهم أيضاً كلمة قريبة من كلمة أحمد.
١٦٩ تأولهم أدلة تفضيل أمير المؤمنين بتأويلات باطلة.
١٦٩ ابن تيمية مصداق لتجاوزهم في التأويل حتى يكاد الحديث يكون بالذم أشبه منه بالمدح !!. كما في "حديث المنزلة" ــ الآتي ذكره ــ والغدير .
١٦٩ لم يرَ المصنف فيما وقف عليه من التأويلات الباطلة كما وقف عليه في "منهاج سنة" ابن تيمية .
١٦٩ عمل ابن تيمية يُنبئ عن شدة بغضه لأمير المؤمنين مع انه يتستَّر بدعوى محبته له ...إلخ.
١٦٩ تصرفه وصريح كلامه يشهدان عليه بكذب دعواه محبته.
١٦٩ كان يقصد ــ بدعواه محبته ــ ترويج كلامه وتنميقه على من لم يعرف ما له في ذلك من مرام.!
١٦٩ ما ذكرناه عنه غير مُنكر لمن طالع كتابه غير متعصب ولا ناظر لمؤلفه بعين الاستعظام ولا هائباً لجلالته ..إلخ.
١٦٩ مع ما ذكرناه عنه من نصب وبغض لأمير المؤمنين فهو بتصديه للرد على الرافضي (الحلي) مصيب مأجور ! وسعيه مشكور!! بسبب تكفير الحلي للصحابة ...إلخ.
١٧٠ من الإنصاف ألا يقابل ابن تيمية خصمه الرافضي بمثله من القول الشنيع.
١٧٠ الزيدية لا يرضون طريقة الرافضة من الإمامية.
١٧٠ تصريح ابن تيمية في "منهاجه" بذم الزيدية وبطلان مذهبهم .
١٧١ كان ينبغي لابن تيمية الابتعاد عن انتقاص أمير المؤمنين مقابلة للرافضي انتقاصه للصحابة.
١٧١ ابن تيمية قابل فعل الرافضي بما هو أقبح وأشنع في أمير المؤمنين ، حتى يكاد يخرج بفعله من أهل الإيمان ويجعله من حزب الشيطان.
١٧١ لم يكف ابن تيمية أن أخرج أمير المؤمنين من الخلفاء حتى أخرجه من ملوك الإسلام أيضاً.
١٧١ جعله خلافة أمير المؤمنين شراً على المسلمين ونقصاً لأمر الدين.

١٧٢ جعله أمير المؤمنين ومن معه كالمشركين الفجار!.
١٧٢ بعض شواهد صريح ذمّه وقبيح صنيعه مع أمير المؤمنين فيما يرجع إلى حروبه صلوات الله عليه.
١٧٢ كلام ابن تيمية على حروب أمير المؤمنين وتعقيب المصنف عليه.
١٧٣ ابن تيمية يتلذذ بذمّ أمير المؤمنين بأقبح الذم وثلب عرضه بأفحش السب بفرض مقاولة بين رافضي وخارجي.
١٧٤ لو سمع الخوارج هذا الكلام المفترض من قبل ابن تيمية لكذبوا هذا الناصبي ، ولعنوه ، وسبّوه ..
١٧٤ ابن تيمية الناصبي عكس القضية للوصول إلى ذم أمير المؤمنين ، كشفاً لما تخفيه ضمائره ، وسرائره ، وخبايا صدره .
١٧٤ لا يُنكِر هذا الأمر من ابن تيمية إلا من شاركه في عقيدته في أمير المؤمنين .
١٧٤ انتقاصه لأمير المؤمنين في علومه وزهده وشجاعته ، وهو إنكار لما عُلمَ بالتواتر.
١٧٥ شجاعة أمير المؤمنين تُضرب بها الأمثـال .
١٧٥ إبطـال ابن تيمية أحاديث علم أمير المؤمنين .
١٧٥ زعمه أن الناس انتفعوا بعلم غير علي من الصحابة أكثر مما انتفعوا بعلمه.
١٧٦ رد المصنف عليه مخاريقه بخصوص أعلمية أمير المؤمنين.
١٧٧ مبالغة معاوية في طمس فضائل أمير المؤمنين كل مبلغ ، ونهى الناس عن الرواية عنه وإسناد حكماً إليه.
١٧٧ التعذيب والتنكيل لمن خالف أوامـر معاوية.
١٧٧ كان البعض يقول : حدثني "أبو زينب" كناية عن علي خوفاً من معاوية.
١٧٧ أحاديث فضائله وأحقيته إنما رُوي أكثرها قبل تسلط معاوية.
١٧٨ كان معاوية يلوم عمرو بن العاص وابنه لروايتهما حديث "يقتل عمار الفئة الباغية" .
١٧٨ أحاديث فضائله عليه السلام المروية هي قليل من كثير وقطرات من غيث منهل غزير.
١٧٨ ليت هذه الأحاديث التي بقيت سلمت من متأخري أهل السنة ، وإنما حاولوا إبطالها بتأويلها وبرمي رواتها بالتشيع ...إلخ.
١٧٨ كلمة ضافية لصالح المقبلي تتعلق بأفاعيل علماء السنة بفضائل أهل البيت.
١٧٨ قول المقبلي فيهم : انهم لم يدركوا قتل أهل البيت ومحاربتهم فاستدركوا ذلك بأقلامهم حتى قال بعضهم "قتل الحسين بسيف جده"!!.
١٧٩ لابن تيمية في مقتل الحسين كلام قريب مما ذكره صالح المقبلي.

١٧٩ نقل بعض مخاريق ابن تيمية في "منهاج سنته" . والرد عليها :
١٧٩ تكذيبه حديث نزول آية التصدق بالخاتم في أمير المؤمنين بإجماعات مُدّعاة باطلة.
١٨٠ سرد المصنف جملة من العلماء الذين رووا نزولها في أمير المؤمنين.
١٨١ رد ابن تيمية نزول الآية في أمير المؤمنين باستبعادات عقلية ــ يزعم ــ والرد عليه في جميعها.
١٨٥ قول ابن تيمية ك ان الرافضة تشابه اليهود ، منها قولهم أن الملك لا يصلح إلا في آل داود ، وقالت الرافضة لا تصلح الإمامة إلا في أولاد علي . والرد عليه .

١٨٦ ما عقده للمشابهة بين اليهود والرافضة مما يستبعد العقل صحته ، بل كثير منه باطل .
١٨٦ المصنف اطلع على كتب فقه الإمامية فوجد مذهبهم بخلاف ما ذكره ابن تيمية عنهم.
١٨٦ المصنف وجد أن مذهب الإمامية كسائر المسلمين في الصلاة والصداق في النكاح ...إلخ.

١٨٦ابن تيمية يرد على العلامة الحلي قوله أن الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين ، وتكفيره مُعتقد ذلك.
١٨٦ رد المصنف على ابن تيمية ببيان مغالطته الواضحة . مع جلب بعض الشواهد من الأحاديث النبوية كحديث "أفضل الأعمال حُسن الخلق" ..إلخ.

١٨٧ مسألة كلامية تختص بتعليل أفعال الله وأحكامه سبحانه وتعالى ، ودعوى ابن تيمية انقطاع المعتزلة فيها على أصولهم.
١٨٨ رد المصنف عليه بنقل كلام صالح القبلي في المسألة من كتابه "العلم الشامخ" وبيان انه لا انقطاع فيها.

١٨٩ زعم ابن تيمية انه ليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراءً على الله وتكذيباً بالحق من المنتسبين إلى التشيع . والرد عليه.
١٨٩ ثناء كثير من أئمة ابن تيمية على كثير من الشيعة والرواية عنهم.

١٨٩ سرد ابن تيمية كلاماً طويلاً ـ مُشوَّه بالكذب والزور والبهتان ـ لا وجه له إلا التلذذ بسب أمير المؤمنين من قبل هذا الناصبي وثلب عرضه وتفسيقه وتكفيره ونسبته إلى النفاق.

١٩٠ قول ابن تيمية : ومما يبين هذا أن الرافضة تعجز عن إثبات إيمان علي!!.
١٩٠ رد المصنف بقوله : ان افتراض ابن تيمية مناظرة بين الرافضة والخوارج هو من الفروض الباطلة والتقديرات المحالة .
١٩٠ ابن تيمية يجيب عن الخوارج بما في نفسه تجاه أمير المؤمنين.
١٩٠ كل مطلع عارف يعلم أن الخوارج ينكرون ما يدعيه لهم ولا يقولون به ، فإنهم انما كفروا علياً لقبوله التحكيم وتركه القتال لا بما زعمه ابن تيمية ...إلخ.
١٩٠ ابن تيمية يفرض أنهم كانوا يقولون :انه عليه السلام كفر ونافق بمقاتلته للناكثين والقاسطين ، وأنه سعى في قتل عثمان بغضاً له وعداوة وحسداً ..
١٩٠ تبين لك أن افتراض مقالة للخوارج هي كذب عليهم وإنما هي مقالته هو والنواصب ، لا يريد به إلا إظهار ما يكنّه في نفسه ويدّعي انه انما ترجم به عن غيره ـ كذباً وزوراً ـ .

١٩١ قول ابن تيمية : لأنه ـ يعني عمر بن عبدالعزيز ـ كان قد عقد العهد ليزيد فكان يزيد هو ولي العهد ...إلخ.
١٩١ مقالته تدل على تناقضه ، لأنه كان يقول انه لا يكفي في الخلافة العقد ...إلخ.

١٩١ كم لابن تيمية من مناقضات في كتابه ، لأنه معدّ نفسه لنصرة مذهبه بكل ممكن ومحال ، غير مبال على أي جنب يقع ...إلخ.
١٩١ لو تكلم في أمر لا تعلق له بالمذهب لأتى بشيء عجيب .

نهاية الفهرس.

الملحق الثاني :

ترجمة مصنف كتاب "الردّ على ابن تيمية"

ترجمه الشوكاني في كتابه (البدر الطالع) في (ج١ / ١٩٤) بقوله :

(١٢٥) السيد الحسن بن اسحق بن المهدي أحمد بن الحسن ابن الإمام القاسم بن محمد

ولد سنة١٠٩٣ ثلاث وتسعين وألف ، ونشأ بصنعاء ، فقرأ على السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير وغيره ، وفاق في غالب العلوم ، وصنف تصانيف منها (منظومة الهدي النبوي) لابن القيم ، ثم شرحها شرحا نفيسا . ومنها رسائل نفيسة في علوم عدة .

وكان أحد الرؤسا مع أخيه السيد العلامة محمد بن اسحق الآتي ذكره ان شاء الله تعالى . ثم اعتقله الإمام المنصور الحسين بن القاسم ، وكان قد اعتقله الإمام المتوكل على الله القاسم ابن حسين .

وله أشعار فائقة . منها وهو بالسجن :

(وعدت أسير الوجد ظبية حاجر *** بالطيف يطرق في الظلام محاجري)

وهي أبيات جيدة .

وله قصيدة أخرى مطلعها :

(ياصاحبي مالنسيم نجدي *** قد عطرت سوحي بعرف الند)

مدح بها شيخه العلامة محمد ابن اسمعيل الأمير . وله شعر كثير سائر مجموع عند أهله ، وكل أهل هذا البيت الشريف علماء شعراء لا يخلو عن ذلك إلا النادر . وصاحب الترجمة من أكابرهم وأفاضلهم الجامعين بين العلم والأدب والرياسة ومكارم الأخلاق وجميع صفات الكمال .

ومات في سنة ١١٦٠ ستين ومائة وألف. انتهت بحروفها

وترجمه من المعاصرين :

السيد المؤرخ عبدالسلام بن عباس الوجيه(*) في كتابه (أعلام المؤلفين الزيدية) (ج١ / ٣٠٨) بقوله :

الحسن بن إسحاق [١٠٩٣ ــ ١١٦٠هـ] :

الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد الحسني الصنعاني. عالم كبير، ومحقق شهير وشاعر أديب، بليغ، مولده بالغراس ونشأ في حجر أبيه وعنه أخذ وعن أخيه، ومشاهير علماء عصره حتى فاق الأقران وبلغ الغاية في العلم وفي الإجتهاد، قضى أغلب سنين حياته المعطاءة في

السجون، بقي سجينا في خلافة ابن عمه المتوكل بن القاسم بن الحسين ثمان سنين ثم في سجن المنصور بن الحسين بن المتوكل عشرين سنة من سنة ١١٤٠هـ حتى وفاته وذلك بسبب أخيه الذي دعى إلى نفسه بالإمامة وخاض حروباً حتى هزمه المنصور، وقد شغل المترجم أوقاته في السجن مطالعة وتأليفاً وتعليقاً ونسخاً، وجرى بينه وبين البدر الأمير وبين ابن أخيه إسماعيل بن محمد بن إسحاق من الأبحاث والرسائل والمسائل والمناظرات ما يدخل في مجلدات حسب تعبير صاحب نفحات العنبر وأخباره كثيرة.

ومن مؤلفاته:

- منظومة الهدي النبوي (نظم فيها كتاب ابن القيم الجوزية زاد المعاد) تزيد على ألف بيت ــ خ ــ ضمن مجموع ٢٩٣ مكتبة آل الهاشمي، أخرى بمكتبتي.

- شرح منظومة الهدي النبوي في مجلدين ضخمين أستوفى فيهما الأدلة وذكر أقوال أهل المذهب (منه نسخة بعنوان (بلوغ المراد شرح منظومة زاد المعاد) برقم ١٢٦ فقه (غربية) وباسم (فتح القوي في شرح الهدي النبوي الجزء الأول خط سنة ١٠٩٠هـ برقم ٢٤٩ (أوقاف) وباسم (منظومة الهدي النبوي وشرحها) رقم (١٢٨٩) (أوقاف)، وبرقم ٧٤٣، ١٤٧٦ المنظومة فقط، وأخرى ــ خ ــ ج١، ٢، ٣، خ سنة ١١٩٠ بقلم ابن المؤلف أحمد بن الحسن بعناية المؤلف بمكتبة العلامة عبدالرحمن شايم.

- الشرح اللطيف (شرح الشمائل النبوية للترمذي) منه نسخة خطت سنة ١٢٩٢هـ رقم (٢٢٠٢) مكتبة الأوقاف وبعنوان (تعليق على مختصر الشمائل للترمذي) مجموعة ٤٣ (أوقاف)، أخرى بمكتبة السيد حمود بن محمد شرف الدين ضمن مجموع خط سنة ١١٦٤هـ.

- الرد على ابن تيمية (رد على منهاجه في الإمامة والتفضيل) (رسالة) منها نسخة رقم ٧٤٨ مكتبة الأوقاف، وثانية في مجموع ١٥١ بالمكتبة العربية أخرى باسم (بلوغ الأمنية في إظهار مخازي ابن تيمية) ضمن مجموع في مكتبة السيد محمد محمد الكبسي من (ص٢٨ ــ ٣٦)، أخرى ضمن مجموع ٢٩٦ مكتبة آل الهاشمي.

- الرسالة الحسنية في الرد على عقائد السنية (مخطوط) منه نسخة في مجموع ٩٠ مكتبة الأوقاف.

- الرسالة المفيدة في الجمع بين الصلاتين ــ خ ــ منه نسختان في مكتبة الأوقاف مجموع (٨٤) وباسم (النور المزين في الجمع بين الصلاتين في أخبار سيد الكوفيين) ضمن مجموع ٢٩٤ أوقاف، وفي المكتبة الغربية، ثالثة في مجموع ٤٣٤.

- المرآة المبينة للناظر ما هو الحق في مسألة الكفائة منها نسخة في مجموع٤٣ (غربيه)، وثانية في المتحف البريطاني ٤٣٢/٣٩٠٧or.

- القول الراجح والرأي السديد في إثبات الصلاة على الشهيد ــ خ ــ بمكتبة السيد محمد المنصور بصنعاء.

المصادر:

مصادر العمري ٢٩٣، طيب السمر ــ خ ــ البدر الطالع ١٩٤/١، نشر العرف ٤٢٩/١، نفحات العنبر ــ خ، مصادر الحبشي ٢٢٩، الجواهر المضيئة ــ خ ــ ص٢٩، الأدب اليمني عصر خروج الأتراك ٣٥٤، تاريخ اليمن لمحسن أبي طالب ٣٧١، ٤٤٦، ٥٠٠، مؤلفات الزيدية ٢١٧/١، ٣١٦، ١٢/٢، ٣٠، ٣٩، ١٦٢، ٣١٢، ٧٧/٣، ١١٩، مصادر التراث في المكتبات الخاصة ــ (تحت الطبع).

(*) ترجمة مؤلف "أعلام المؤلفين الزيدية" : هو السيد العلامة المحقق عبد السلام بن عباس بن علي بن عباس بن عبد الرحمن بن محمد بن الحسين بن القاسم بن أحمد بن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد الهاشمي الحسني؛ ولقب أسرته الوجيه.

ولد في شهارة، في٤ شهر رجب سنة ١٣٧٦هـ ، وبها نشأ ودرس على مجموعة من مشائخها ، ثم هاجر إلى صنعاء فأكمل مراحل التعليم العام، وتخرج من الجامعة سنة ١٩٨٣م . وتفرَّغ للدراسة في الجامع الكبير.

رائد من رواد الحركة الإسلامية في اليمن؛ بدأ عمله الإسلامي منذ أوائل الثمانينات من خلال إدارته لمجلة الحراس، ثم اشترك في تأسيس دار التراث اليمني التي لها فضل الريادة في دفع كثير من الشباب نحو العمل في تحقيق مؤلفات الزيدية المخطوطة؛ كما كان من أوائل المؤسسين لحزب الحق ولصحيفة الأمة.

له مقالات هادفة ولاذعة في صحيفة الأمة، نبه من خلالها على الأخطار المحدقة بالواقع اليمني، ودرّس في الجامع الكبير، وفي مدرسة دار العلوم العليا.

مؤلفاته:

أعلام المؤلفين الزيدية وفهرست مؤلفاتهم . وهو الذي بين أيديكم الآن.

مصادر التراث الإسلامي في مكتبات اليمن الخاصة ــ تحت الطبع ــ

معجم الرواة في أمالي المؤيد بالله طبع مع الأمالي سنة ١٤١١هـ. معجم رجال الإعتبار وسلوة العارفين (تحت الطبع).

جناية الأكوع على العلم والعلماء (تحت الطبع).

من أعلام النساء ، ترجم فيه لعدد من أعلام النساء في اليمن ؛ وهو مشروع له أبعاد فكرية وتربوية كبيرة، في عصر اتهم فيها التاريخ الإسلامي على العموم بإجحاف قدر المرأة ــ خ ــ صدر منه الكتاب الأول عن زينب الشهارية سنة ١٤١١ هـ.

صدى الأمة . مجموعة مقالات ومقامات أدبية (تحت الطبع).

من أهم تحقيقاته :

الأمالي الصغرى للإمام المؤيد بالله ــ ط ــ

الإعتبار وسلوة العارفين ، للإمام الموفق بالله الجرجاني ــ تحت الطبع ــ

اشترك في تحقيق المصابيح الساطعة للشرفي. طبع منه جزآن.

يسكن بصنعاء عاكفاً على التدريس بالجامع الكبير، وعلى التحقيق والتأليف.

نسأل الله تعالى أن يمد في عمره المبارك، وأن يعافيه من المرض الذي ألم به؛ والله تعالى المستعان على كل أمر، وهو حسبنا ونعم الوكيل. (انتهت من مقدمة كتابه)

ـــــ انتهت الرســـالة مع الملاحــق ـــــ

تنسيق وتصوير

"مرآة التواريخ"

في فجر الثلاثاء ٣ / ٥ / ١٤٣٠ هـ

الموافق ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٩ م

والحمد للّه رب العالمين

ونسألكم الدعـــاء ،،،